



الرئيس: السيد يان كافان ..... (الجمهورية التشيكية)

- (ج) نظرا لغياب الرئيس، تولت الرئاسة نائبة الرئيس، السيدة كلارك (بربادوس).  
افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.  
التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الكاريبية  
تقرير الأمين العام (A/57/254)  
مشروع القرار (A/57/L.26)
- (د) البند ٢٢ من جدول الأعمال (تابع)  
التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى  
تقرير الأمين العام (A/57/225)  
مشروع القرار (A/57/L.23)
- (هـ) التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية  
تقرير الأمين العام (A/57/122)  
مشروع القرار (A/57/L.18)  
التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لوسط أفريقيا  
تقرير الأمين العام (A/57/266/Add.1 و A/57/266)  
مشروع القرار (A/57/L.25)
- (و) التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي  
تقرير الأمين العام (A/57/87)  
مشروع القرار (A/57/L.11)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



- (ز) التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة الدولية  
للفرانكوفونية  
تقرير الأمين العام (A/57/358)  
مشروع القرار (A/57/L.29)
- (ح) التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي  
تقرير الأمين العام (A/57/375)  
مشروع القرار (A/57/L.38)
- (ط) التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة الاقتصادية  
لأمريكا اللاتينية  
تقرير الأمين العام (A/57/128)  
مشروع القرار (A/57/L.24)
- (ي) التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول  
العربية  
تقرير الأمين العام (A/57/386)  
مشروع القرار (A/57/L.32)
- (ك) التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر  
الأسلحة الكيميائية  
مذكرة من الأمين العام يحيل بها تقرير منظمة  
حظر الأسلحة الكيميائية (A/57/576)  
مشروع القرار (A/57/L.31)
- (ل) التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن  
والتعاون في أوروبا: تقرير الأمين العام  
(A/57/217)
- (م) التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي
- تقرير الأمين العام (A/57/351) و  
(A/57/351/Corr.1)  
مشروع القرار (A/57/L.39)
- (ن) التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الدول  
الأمريكية  
تقرير الأمين العام (A/57/267)
- (س) التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر  
الإسلامي  
تقرير الأمين العام (A/57/405)  
مشروع القرار (A/57/L.28)
- (ع) التعاون بين الأمم المتحدة ومنتدى جزر الخيط  
الهادئ  
تقرير الأمين العام (A/57/475)  
مشروع القرار (A/57/L.21)
- (ف) التعاون بين الأمم المتحدة واللجنة التحضيرية  
لمنظمة معاهدة حظر شامل للتجارب النووية  
مذكرة من الأمين العام يحيل بها تقرير الأمين  
التنفيذي للجنة التحضيرية (A/57/255)  
مشروع القرار (A/57/L.40)
- (ص) التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الإنمائية  
للجنوب الأفريقي  
تقرير الأمين العام (A/57/94) و (A/57/94/Add.1)
- (ض) التعاون بين الأمم المتحدة ورابطة أمم جنوب  
شرق آسيا  
مشروع القرار (A/57/L.16)

وينبغي للمنظمات الإقليمية أن تعمل من خلال أنشطتها، كوكلاء فعالين عن الأمم المتحدة في الميدان، ومن ثم تمكن من الاستخدام الأكثر فعالية لموارد المنظمة. ومع ذلك، يجب الإقرار بأنه ليس كل المنظمات الإقليمية تتطلب نفس المستوى من الاهتمام في الأمم المتحدة. فبعضها يتوقع من منظومة الأمم المتحدة تعاوناً متطوراً متعدد القطاعات نظراً للحال الخاص بها. وهذه هي الحالة بالنسبة للاتحاد الأفريقي، المسؤول عن التصدي للمشاكل الجادة المتصلة بالسلام والأمن والتنمية في أفريقيا.

واعترافاً بالحاجة إلى تلبية الاحتياجات المحددة لأفريقيا، اجتمع رؤساء الدول أو الحكومات في مؤتمر قمة الألفية لسنة ٢٠٠٠ والتزموا بمساعدة الأفارقة في سعيهم لإحلال السلام، وتحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، على أمل إدماج القارة الأفريقية في الاقتصاد العالمي.

ولقد أصبحت أفريقيا تعي بشدة متطلبات حالتها الخاصة. وجاء إنشاء الاتحاد الأفريقي - الخلف لمنظمة الوحدة الأفريقية - في تموز/يوليه سنة ٢٠٠٢ في ديربان، جنوب أفريقيا، وإقامة الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا، نتيجة لهذا الوعي المتنامي.

ويجب أن يركز التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة عموم أفريقيا على قضيتين حالييتين تحظيان باهتمام أفريقيا. وتحفظ الأمم المتحدة ببرنامج طموح جدا فيما يتعلق بأفريقيا، كما شدد على ذلك الأمين العام في تقريره المؤرخ ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١. ولكن يجب التصدي بصورة خاصة وكلية للمشاكل الكثيرة التي تتعلق بأفريقيا تحديدا. ولهذا السبب نرى أن من الملح تنفيذ فكرة إنشاء هيكل خاص، على مستوى الأمين العام، يكون مسؤولاً عن المشاكل الأفريقية. ومن شأن هذا الهيكل الرفيع المستوى أن

السيد فوتسو (الكامبيون) (تكلم بالفرنسية): ينص إعلان الألفية على أنه:

“يجب أن تتقاسم أمم العالم مسؤولية إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية على الصعيد العالمي، والتصدي للأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين، والاضطلاع بهذه المسؤولية على أساس تعدد الأطراف. والأمم المتحدة بوصفها المنظمة الأكثر عالمية والأكثر تمثيلاً يجب أن تؤدي الدور المركزي في هذا الصدد”. (القرار ٢/٥٥، الجزء الأول، الفقرة ٦)

ونظراً لتعقيد المشاكل العالمية والتضامن المطلوب بين الدول، أصبحت منظماتنا المنتدى الأكثر ملاءمة لتطوير التعاون الدولي المثمر والمتعدد الأبعاد. والأمم المتحدة ليست في قلب التعاون الدولي فحسب، وإنما هي القوة الدافعة وراءه. والدور الذي تؤديه الأمم المتحدة في هذا المجال اليوم دور فريد ولا يمكن الاستغناء عنه.

ونظراً لتنوع الثقافات والشعوب والتنوع الجغرافي والظروف الاجتماعية - الاقتصادية السائدة في كوكبنا، فإن المنظمات الإقليمية لا يمكن الاستغناء عنها لإدارة المشاكل الخاصة بالمناطق الإقليمية ودون الإقليمية.

إن خير الشعوب ومستقبلها يقعان في لب اهتمامات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى. وهذه الحقيقة تشكل أساس التعاون الذي تحافظ عليه هذه المنظمات من خلال مجموعة متنوعة من الاتفاقات. ويجب ألا يستهدف هذا التعاون تمويل المشروعات من قِبَل الأمم المتحدة فحسب، وإنما يستهدف بصفة خاصة كذلك، تعزيز قدرات المنظمات الإقليمية. ولدى الأمم المتحدة تجربة واسعة اكتسبتها خلال السنوات من التعاون مع طائفة واسعة من الحالات، وينبغي لها أن تتقاسم هذه التجربة مع الآخرين.

من المجتمع الدولي خلال المناقشة العالية المستوى التي جرت في الجمعية العامة عن هذه القضية في ١٦ أيلول/سبتمبر الماضي - مساندة خاصة من وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وتتوقع أفريقيا من الأمم المتحدة ومن شركائها الآخرين ترجمة المساندة الضرورية للشراكة الجديدة إلى عمل ملموس. والتعاون بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة أمر هام بصفة خاصة في المجال الاجتماعي، لا سيما في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). وفي هذا السياق، ترحب بمساندة الأمم المتحدة لمؤتمر قمة السيدات الأوليات الأفريقيات المكرس لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز - بناء على مبادرة السيدة الأولى في الكاميرون، السيدة شانثال بيا - والذي عقد في ياوندي في ١٥ و ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر الماضي.

ويتمتع الاتحاد الأفريقي، مثل الشراكة الجديدة، بمساندة المنظمات الأفريقية دون الإقليمية الخمس ونحن نرحب بالتعاون الذي تحافظ عليه الأمم المتحدة معها والذي يجعل في الإمكان مراعاة الخصائص المحددة لكل منها.

وتمثل أفريقيا الوسطى، وهي منطقة محورية تقع في قلب القارة الأفريقية، نموذجا مصغرا للأمراض التي تقوض أفريقيا. ومع مراعاة ذلك، يجب تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول أفريقيا الوسطى من حيث صون وتوطيد السلام والأمن، وكذلك في السعي من أجل التكامل الاقتصادي للمنطقة دون الإقليمية.

وكانت الجلسة العلنية لمجلس الأمن التي عقدت في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر الماضي بناء على مبادرة الكاميرون وتحت رئاستها بشأن "تعزيز التعاون بين منظومة الأمم المتحدة ومنطقة أفريقيا الوسطى في صون السلام والأمن" جزءا من هذه المجموعة من الاعتبارات.

يكون مكلفا بتوضيح وصياغة وتنسيق جميع جوانب التعاون بين منظومة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

وفي الاتجاه نفسه، يجب تعزيز مكتب الاتصال التابع للأمم المتحدة في أديس أبابا ماديا وتزويده بموارد بشرية إضافية، وتقريب بعثة المراقبة الدائمة التابعة للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة إلى مجال العمل فيما يتعلق بأنشطة الأمم المتحدة المتصلة بأفريقيا.

وتعلق أفريقيا آمالا كبيرة على الاتحاد الأفريقي، خصوصا بشأن تعزيز وصون السلام والأمن في القارة. ويجب أن تُلقى الأمم المتحدة نظرة جديدة على برنامج تعاونها مع أفريقيا من أجل تكيفه مع التطلعات الجديدة للاتحاد الأفريقي. ويستحق مجلس السلام والأمن ومجلس الحكماء المتوخان في النظام التأسيسي لمنظمة عموم أفريقيا أقصى اهتمام من الأمم المتحدة فيما يتعلق بإنشائهما وتشغيلهما.

وينبغي لفريق مجلس الأمن العامل المخصص المعني بمنع وتسوية الصراعات في أفريقيا، الذي أنشئ في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، أن يدرج هذه المسألة في جدول أعماله.

وفي قارة تجرهما الأزمات وفيها العدد الأكبر من الأشخاص المشردين واللاجئين، يجب إيلاء تركيز أكبر على عمليات إعادة البناء في فترة ما بعد الصراع. وينبغي وضع برامج متعددة الأطراف لترع السلاح وتسريح المقاتلين وإعادة الإدماج وإعادة البناء. وفي السياق نفسه، فإن المساعدة من الأمم المتحدة في حث المتربعين على الإسهام في صندوق السلام التابع للاتحاد الأفريقي، يجب أن تمكن من الحصول على الموارد المطلوبة لتمويل أنشطة نزع السلاح وتسريح المقاتلين وإعادة الإدماج وإعادة البناء.

وتتطلب الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا التي أنشئت تحت رعاية الاتحاد الأفريقي - والتي لقيت استجابة مؤاتية

وعلى مر السنين، اضطلع الاتحاد البرلماني الدولي بدور اتسم بالتحفظ ولكنه كان قيما في تقريب الناس بعضهم من بعض بشكل أوثق. وبوصفنا برلمانيين، فإننا قادرون بشكل خاص على المساعدة في حل المشاكل، بالاستعانة بمهاراتنا البرلمانية والشخصية. وغالبا ما يكون بوسعنا فتح قنوات اتصال وبناء جسور للتفاهم الدولي عندما تعجز الدبلوماسية الرسمية عن ذلك أو تكون غير مستعدة للقيام بذلك.

وإن المفهوم السياسي الذي يشكل ركيزة ممارسة الديمقراطية هو احترام الغير فالحياة الديمقراطية تقتضي في آن معا الحق في الاختلاف، وقبول كل شخص بهذه الاختلافات. وتكمن المسألة في الإقرار بالتنوع وقبوله بدلا من رفضه. والممارسة البرلمانية تستعين بتلك الاختلافات وتستغلها لبناء أكثر ثبات وصياغة اتفاقات؛ وبوسعنا، بوصفنا برلمانيين، أن نساعد في تحقيق توافق الآراء الوطني الضروري للعمل الدولي.

وتتألف البرلمانات بطبيعة الحال من أكثر ثبات وأقليات، ومن أطراف في السلطة وأطراف في المعارضة، وإننا نشعر بالارتياح حيال احتدام المناقشات التي تتضارب فيها الآراء وتؤدي إلى نتائج مثمرة. ونحن نمارس سوق الحجج ونؤثر الحوار السياسي على توافق الآراء المتصف باللباقة. وولاياتنا نستمدنا من ناخبينا، فإن لم نف بتوقعاتكم، نخسر مقاعدنا. هذه هي قواعد الديمقراطية. ولا أذكر ذلك إلا لأبين أن الاتحاد البرلماني الدولي لن يتمكن قط من أن يقدم رأيا توافيقيا بشأن المجموعة الكاملة من المسائل التي تنظر فيها الأمم المتحدة. وأسارع إلى القول مضيفا إنني لا أعتقد أن ذلك سيكون متوقعا منا. ولكن، أن هناك مجالات كثيرة يمكن أن يكون فيها عمل الاتحاد البرلماني الدولي مفيدا للأمم المتحدة.

ويؤيد وفدي البيان الذي أدلى به أمام الجمعية ممثل جمهورية الكونغو بالنيابة عن الجماعة الاقتصادية لدول أفريقيا الوسطى كما يرحب به.

وقد رسم البيان الرئاسي بشأن أفريقيا الوسطى (S/PRST/2002/31) الذي أصدره مجلس الأمن في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر الماضي خريطة لتعاون ديناميكي أكثر بين الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول أفريقيا الوسطى. وهو يؤكد الحاجة الضرورية إلى قيام تعاون أوثق بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

وفي الختام، ترحب الكامبيرون بتقديم مشروع القرار A/57/L.38 في هذه الجلسة عن الاتحاد البرلماني الدولي، وهو قرار نؤيده ونمثل أحد مقدميه.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): بموجب قرار الجمعية العامة ٣٢/٥٧ المؤرخ ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر، أعطي الكلمة الآن للسيد سيرجيو بايز، رئيس مجلس الاتحاد البرلماني الدولي.

**السيد بايز** (الاتحاد البرلماني الدولي) (تكلم بالاسبانية): أود أن استهل كلمتي بالإعراب عن امتنان الاتحاد البرلماني الدولي للأمم المتحدة وللدول الأعضاء فيها على منح منظماتنا مركز المراقب. ويمثل ذلك القرار معلما مهما في تطور العلاقة بين المنظمة العالمية للبرلمانات الوطنية والأمم المتحدة. إن كلا من منظماتنا أنشئت لتعزيز سلام كل الأمم وأمنها ورفاه عيشها. ولقد استمد الاتحاد البرلماني الدولي جذوره من حركة السلام في أواخر القرن التاسع عشر، ويتلقى دعمه من مبدأ أساسي يحتفظ اليوم بكل صلاحيته ألا وهو أنه ينبغي حل المشاكل التي تواجهها الدول عن طريق الحوار والاتصال وليس باللجوء إلى الأسلحة أو التهديد بالحرب.

الدولي. وتقرير الأمين العام لهذه السنة عن التعاون بين منظمنا (A/57/375) يعطي سلسلة واسعة من الأمثلة التي قدم فيها الاتحاد البرلماني الدولي دعماً عملياً لعمل الأمم المتحدة في كل مجال من تلك المجالات.

وبوصفي ديمقراطياً، أود أن أشدد على المساهمة الفريدة التي يمكن أن يقوم بها الاتحاد البرلماني الدولي لتعزيز الديمقراطية. وتنظر منظمنا إلى الديمقراطية من وجهة نظر شاملة، وتقر بها مثلاً لتحقيقه ونظاماً للحكم، على حد سواء. وتهدف الديمقراطية إلى الحفاظ على كرامة الفرد وحقوقه الأساسية وتعزيزها، ولديها بذلك، قواسم مشتركة كثيرة مع التنمية والعدالة الاجتماعية. وهي تضمن أيضاً مشاركة الشعب في إدارة شؤون الدولة. وإن أية ديمقراطية حقيقية تتطلب مؤسسات تحترم حكم القانون وتعزز حقوق الإنسان. ويطمح الاتحاد البرلماني الدولي إلى تعزيز التحرك نحو قيم ديمقراطية معترف بها دولياً. ومع مراعاة ذلك، اعتمد في عام ١٩٩٧، الإعلان العالمي بشأن الديمقراطية الذي يحدد المبادئ الأساسية للديمقراطية ويصف مكونات الحكم الديمقراطي وممارسته.

ويشكل عملنا اليومي في الاتحاد البرلماني الدولي انعكاساً لتلك الرؤية الخاصة بالديمقراطية. ونشدد بشكل خاص على الحاجة إلى تدعيم أواصر البرلمان والمؤسسات الديمقراطية، لبناء شراكات بين الرجال والنساء في الشؤون السياسية وتعزيز حقوق الإنسان.

ومن المنطلق ذاته نعزز التنمية، ولا سيما بدعم العمليات التي استهلتها الأمم المتحدة في مونتيري وجوهانسبرغ، ونزودها بالمدخلات البرلمانية.

واقترح أن نبحث معاً في المجالات التي يتسم فيها التفاعل البرلماني مع الأمم المتحدة بأهمية خاصة، وبالإلحاح في هذه المرحلة وبتحديد أكبر أدعو الجمعية إلى إجراء حوار مع

إننا نشهد تطوراً كاسحاً في العلاقات الدولية مما يجتم تقريب الناس العاديين من عمل المحافل على صعيد التعاون المتعدد الأطراف والتفاوض الدولي. وفي عالم اليوم الذي يشهد تسارعاً في الاتصال الجماهيري، والذي تتخطى فيه أبرز المسائل الوطنية الحدود الوطنية بدرجة كبيرة، لا يسعنا إلا أن نسهم بنشاط أكبر في التعاون الدولي. ولهذا السبب، استقدم الاتحاد البرلماني الدولي إلى هذه القاعة، قبل سنتين، رؤساء البرلمانات العالمية. وفي مؤتمر قمة لم يسبق له مثيل، التزم المجتمع البرلماني الدولي، على أعلى مستوى، بإضفاء بعد برلماني على التعاون الدولي. والإعلان الذي جرى اعتماده في تلك المناسبة نص أيضاً على أن البرلمانات تمثل سيادة الشعب، وبوسعها لما تتصف به من شرعية كاملة، أن تسهم في الإعراب عن رغباته على الساحة الدولية. وذلك التوكيد هو أساس الخطوة المهمة الأولى على طول الطريق المؤدي إلى نظام دولي أكثر ديمقراطية.

وإن الاتحاد البرلماني الدولي الذي يشكل أقدم منظمة سياسية دولية على المستوى العالمي، اضطلع بدور ريادي في تطوير التعاون الدولي بشكل جيد قبل ما يقارب ١٠٠ عام. ومثل كل المنظمات الدولية، كان عليه أن يتكيف مع البيئة الجديدة التي يعمل فيها العالم. وهو يضطلع، كما لا تضطلع أية منظمة دولية أخرى، بدور بارز في المساعدة على جعل التعاون الدولي أكثر ديمقراطية.

ولذلك، نرحب بهذه الفرصة لتعزيز العلاقة بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية عن طريق الاتحاد البرلماني الدولي. ويقر إعلان الألفية بحاجة الأمم المتحدة إلى العمل بشكل أوثق مع البرلمانات في شتى المجالات، بما في ذلك السلام والأمن، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والقانون الدولي وحقوق الإنسان، والديمقراطية والمسائل المتعلقة بالفوارق بين الجنسين. وذلك يشكل، بحسب التعريف، ولاية واسعة النطاق. وهي تتزامن مع ولاية الاتحاد البرلماني

وفي تعزيز الحوار والتعاون بالقضاء على منطق القوة ودائرة العنف. وقد شهدنا هذه التكاملية بوضوح في سلسلة مبادرات ومشاريع إنمائية، اشتركت في الاضطلاع بها وكالات في منظومة الأمم المتحدة، وشملت ميادين متنوعة كالتعليم والتدريب والطاقة وحماية حقوق الإنسان وتعزيز تكنولوجيات المعلومات والاتصالات. ونحن في النهاية مدينون لهذه التكاملية في اتباع نهج مشترك يحايي قوة الحوار ضد حوار القوة؛ فهذا مفيد تماما للسلام والأمن والتنمية المستدامة، وهذا يدعو، من منطلق أوسع إلى احترام التنوع بإعطائه مساحة كافية للحوار بين الثقافات والحضارات. كما أن الأحداث المهيمنة حاليا على المسرح الدولي تؤكد تماما ضرورة متابعة السير في هذا الطريق.

وهذا هو السبب في أن مؤتمر قمة الفرانكوفونية الأخير، المعقود في بيروت قبل شهر واحد ركز أعماله على موضوع الحوار بين الثقافات. وهو إذ ركز على تعريف واسع تماما لثقافة الفرانكوفونية فإنه سعى إلى أن يجعل ذلك الحوار الذي يفترض أساسا القبول التام بالتنوع في كل مناحي الحياة بما فيها الحياة الدولية، مشروعاً محمداً. وأي مكان أفضل من بيروت، بلد الجذور القديمة التي ظلت مهذا لشعوب وحضارات متعاقبة، ينخرط في تأمل مثمر في الحوار بين الثقافات - حوار قادر على توليد مساحات جديدة للتعاون بين الحضارات في سياق تكاملية متقاسمة.

والحوار بين الثقافات آلة قوية بوصفه أداة للسلام والديمقراطية وحقوق الإنسان وأحد أعمدة التنمية التي لا غنى عنها:

“ بهدف مكافحة الفقر والإسهام في تحقيق عولمة أكثر إنصافاً تنهض بالتقدم والسلام والديمقراطية وبحقوق الإنسان وتحترم التنوع الثقافي واللغوي، وفي خدمة

الاتحاد البرلماني نحدد فيه معاً أفضل ما يمكن أن تساعد به البرلمان، من خلال الاتحاد البرلماني في متابعة وتنفيذ إعلان الألفية وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

والاتحاد البرلماني ملتزم من جانبه. بمرحلة جديدة من التعاون مع الأمم المتحدة تحقق فائدة حقيقية متبادلة بين المنظمين. ويمكن للأعضاء أن يطمئنوا إلى أن القرار الموجه إلى الاتحاد في الجزء المتعلق بتعزيز الأمم المتحدة من إعلان الألفية لن يكون بلا فائدة. فسوف يعالج بمنتهى الجدية في البرلمانات التابعة للاتحاد بشراكة وثيقة مع أعضاء الأمم المتحدة.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): وفقاً لقرار الجمعية العامة ١٨/٣٣ المؤرخ ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٨ ومقرر الجمعية العامة ٤٥٣/٥٣ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، أعطي الكلمة الآن للمراقب عن المنظمة الدولية للفرانكوفونية.

**السيد بوعابد** (المنظمة الدولية للفرانكوفونية) (تكلم بالفرنسية): إن مجتمع الناطقين بالفرنسية يعرب عن امتنانه للأمين العام لوجوده معنا ولجهوده الرامية إلى إثراء التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للفرانكوفونية. وأرى أن التقرير المعروف علينا يوضح بجلاء رغبات المنظمين من ناحية، في ترسيخ الإنجازات التي تحققت منذ عام ١٩٩٥ الذي أدرج فيه هذا البند لأول مرة في جدول أعمال الجمعية العامة، ويوضح من ناحية أخرى الجهد المضني المبذول في سبيل التوصل إلى طرق جديدة يمكن فيها للتكامل بين المنظمين أن يسهم تماماً في خدمة السلام والتنمية في البلدان الناطقة بالفرنسية.

وقد تابعنا زيادة الوضوح الملموس لهذه التكاملية في اقتلاع أو تحويل إمكانية نشوب حالات الصراع المعلنة أو المحتملة، وفي تشجيع وتوطيد ثقافة الديمقراطية وممارستها،

أقل الشعوب مناعة أمام الأزمات وفي تنمية جميع البلدان".  
(الفقرة السادسة من دياحة A/57/L.29)

في بوركينا فاسو في عام ٢٠٠٤، وعنوانه الرئيسي التنمية المستدامة.

ولزيادة التوضيح، استشهد بمبادرتين نود أن نرى فيهما مشاركة هامة من الأمم المتحدة. الأولى هي اجتماع دولي مقترح رفيع المستوى تزمع الفرانكوفونية أن تنظمه متابعة لمؤتمر وزراء الاقتصاد والمالية للبلدان الناطقة بالفرنسية الذي عقد في موناكو في عام ١٩٩٨، وعلى أساس توافق آراء مونتيري. وسيسعى هذا الاجتماع إلى وضع تآزرات وآليات دعم للشراكات الثنائية والمتعددة الأطراف، العامة والخاصة، بين الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب، وفي المقام الأول، لتحسين وصول البلدان الناطقة بالفرنسية من الجنوب إلى مصادر التمويل المتعددة الأطراف. ثم إن الفرانكوفونية تود، في متابعتها لمؤتمر قمة جوهانسبرغ، أن تستهل في العام القادم شراكة مع الجهات المؤثرة الثنائية والمتعددة الأطراف، بهدف تنفيذ وتوطيد نظام معلومات عالمي للبلدان الناطقة بالفرنسية يقوم على التنمية المستدامة وتعزيز القدرات في مجال الطاقة من أجل التنمية المستدامة ومراقبة إدارة البيئة وإدارة التنمية المستدامة.

وإلى جانب التنمية المستدامة، يأتي المجال الثاني من مجالات الأولوية الذي تتعين مواصلة ارتياده، وهو دعم الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون. فمنذ اعتماد إعلان باماكو تلجأ الفرانكوفونية إلى صك تشريعي يشمل كامل ميدان الديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان، فضلا عن آلية سياسة وقائية وتفاعلية وسريعة الاستجابة. وإجراءات رصد الممارسات الديمقراطية في أوساط الناطقين بالفرنسية محددة في الإعلان. وترمي هذه الإجراءات إلى الوقاية واعتماد تدابير وأعمال محددة في حالات الأزمات الديمقراطية والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان أو انهيار الديمقراطية أو الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان. وقد صممت هذه الخطوات من أجل تيسير التوصل إلى توافق في

هذه هي الاستراتيجية المبينة في إعلان بيروت. وهذا هو المنهج الذي يوجه أعمالنا. وهذه هي الرؤية التي تلهم تعاوننا مع شركائنا الدوليين بمن فيهم الأمم المتحدة.

ويسرد تقرير الأمين العام أمثلة محددة لنشاطنا بالشراكة مع الأمم المتحدة في الإسهام في تحقيق أهدافنا المشتركة. وقد نما هذا التعاون في الاتجاه الصحيح وازداد ثراء من عام لآخر ليشمل أكثر الميادين تنوعا. ونحن نرحب بوجه خاص بما ورد في مشروع القرار A/57/L.29 من تقدير لهذا التعاون.

وأرى أن باستطاعتنا أن نقدم أكثر من هذا، وخاصة في مجالين من مجالات الأولوية نرى أن من الممكن زيادة ارتيادها وتوليد دينامية أكثر استدامة في التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للفرانكوفونية.

وأول هذين المجالين، التنمية المستدامة، فمن المراحل التمهيديّة لمؤتمر قمة ريو إلى اعتماد خطة التنفيذ في جوهانسبرغ مؤخرًا، تؤدي الفرانكوفونية دورا نشطا، ولا سيما بدعم تطوير السياسات الوطنية للتنمية المستدامة في البلدان الناطقة بالفرنسية وتعبئة الخبرات اللازمة لتحقيق تلك الغايات. ففي جوهانسبرغ أتيحت لنا الفرصة، من خلال سلسلة من حلقات العمل، لاطلاع المشاركين على إسهامنا في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وفي إطار العمل الذي نمتدي به أنشطتنا على مدى ١٠ سنوات قادمة في متابعة مؤتمر قمة جوهانسبرغ. والفرص فسيحة للتعاون هنا. وأرجو أن نكون في وضع يسمح لنا بارتياحها بشكل أكبر، وخاصة دعما للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وفي ضوء مؤتمر القمة العاشر القادم للفرانكوفونية، المقرر عقده

للمنظمة أن تقوم به في تشجيع القانون الدولي في آسيا وأفريقيا وغيرهما. وأشكر سعادته وآمل أن أفي دائما بتوقعات الدول الأعضاء ومنظمات الأمم المتحدة في سعينا إلى تعزيز سيادة القانون في العلاقات الدولية من أجل تعاون دولي أفضل.

وقبل أن أشرح برنامجنا للتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة، أود أن أوضح السبب في حماسنا الشديدة لتعزيز هذا التعاون. فبالرغم من القيود التي تواجهها الأمم المتحدة إلا أنها أسهمت كثيرا في حفظ السلم والأمن الدوليين، وكذلك في المجالات الاقتصادية والاجتماعية. وجاء منح الأمم المتحدة جائزة نوبل عام ٢٠٠١ تقديرا لإسهامها القيم في هذه المجالات.

ولقد حدد وأكد إعلان الألفية، المعتمد بالإجماع في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، دور ورؤية الأمم المتحدة في التصدي لتحديات القرن الحادي والعشرين. وفي هذا الإعلان، أعادت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التأكيد على عزمها، ضمن أمور أخرى، على إحلال سلام عادل ودائم، ودعم المساواة في السيادة بين جميع الدول، وحل المنازعات بالوسائل السلمية، واحترام حقوق الإنسان، واحترام سيادة القانون وكذلك الشؤون الوطنية، وزيادة فعالية الأمم المتحدة في رصد السلم والأمن من خلال إعطائها الموارد والأدوات التي تحتاجها لمنع الصراعات والتسوية السلمية للمنازعات وحفظ السلام وبناء السلام. ومما يبعث على الارتياح الشديد أن الإعلان قد أولى أهمية لتعزيز التعاون مع المنظمات الإقليمية في تحقيق هذه الأهداف.

وبوصفنا منظمة إقليمية، نفتخر بالتعاون مع الأمم المتحدة. إننا مصرون على تعزيز وتوطيد هذا التعاون، ولدنيا الحافز لحث كل دولة ومنظمة على أن تفعل ذلك.

الآراء على حلول للأزمات وعلى تعزيز استعادة النظام الدستوري.

إن ما نحاول أن نفعله هنا هو مساعدة الدول في التغلب على صعوبات معينة. وليس الغرض إصدار أحكام، بل المساعدة والمرافقة، عن طريق التشاور، الذي يجعل من الممكن تضافر التضامن والتأهب والمرونة والفعالية. وهذا هو مجال العمل الثاني الذي ينبغي فيه تشجيع التعاون الأوثق بين الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للفرانكفونية.

وختاما، أود أن أعرب عن تقديرنا للوفد اللبناني، بالنيابة عن المنظمة الدولية للفرانكفونية، على عرض مشروع القرار بشأن بند جدول الأعمال هذا، وكذلك أن أعرب بالمثل عن امتناننا للبلدان الـ ٧٠ - الناطقة بالفرنسية وغير الناطقة بها على حد سواء - التي شاركت في تقديم هذا النص. ونحن ممتنون لها على الرمز الداعم لهذا التعاون الوليد، ولكن الواعد، بين الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للفرانكفونية.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): وفقا لقرار الجمعية العامة ٢/٣٥ المؤرخ ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٠، أعطي الكلمة الآن للمراقب عن المنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية.

**السيد كميل** (المنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية) (تكلم بالانكليزية): أود باسم المنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية أن أشكر رئيس الجمعية العامة من خلالكم، سيديتي. لقد رصدنا عن كثب نهج الحكيم والسلس أثناء رئاسته لأعمال الجمعية. إننا نهنئه ونتمنى له كل النجاح المطلوب لإتمام الدورة وتحقيق جميع أهدافها.

عند عرض الرئيس الحالي للمنظمة ورئيس الوفد النيجيري للبند ومشروع القرار، أشار إلى الدور الذي يمكن

ويقتضي الحفاظ على السلم والأمن ضروريات عديدة، لكن أعزها للبشرية هي سمو سيادة القانون، وتعزيزها وتنفيذها، وقبل كل شيء احترام كل الدول لها لصالح جميع الدول والشعوب، وبإصرار وحسن نية تامين. لذلك نتفق تماما مع الأفكار الحكيمة التي عبر عنها الأمين العام للأمم المتحدة عندما قال إلى الصحافيين إن النجاح يعتمد على الجهود الوطنية، وإن كل ما تستطيع الأمم المتحدة أن تفعله هو أن تظل تذكر الحكومات بتعهداتها وتحثها على فعل كل ما هو مطلوب كي يتم الوفاء بهذه التعهدات. وقال أيضا لو استمر بنا الوضع على هذا الحال، لن يتم الوفاء بأغلب التعهدات هذه، وبالتالي فنحن نتحرك ببطء شديد.

إن المنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية، من ناحيتها، ملتزمة بأداء دورها في الحفاظ على هذه الأهداف النبيلة. ولقد قامت في الحقيقة بعدد من المبادرات في هذا الصدد. ومرة أخرى، أود أن أعيد التأكيد على التزامنا الكامل بالعمل مع الأمم المتحدة ومنظمات أخرى شقيقة في بذل جهد جماعي ومتضافر لتحقيق مستقبل مشترك يقوم على القيم الإنسانية الأساسية.

اسمحوا لي أن أنتقل إلى بعض الأنشطة المحددة للمنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية. إنها اليوم منظمة حكومية دولية ناضجة. ولقد شرعت في مجموعة كبيرة من الأنشطة، بما فيها النظر في قضايا تحيلها إليها الدول الأعضاء، ومساعدة الدول الأعضاء في إعداد القوانين النموذجية، والتعاون المكثف مع الأمم المتحدة ووكالاتها، وتنفيذ برامج تدريبية، ونشر المعلومات حول قضايا القانون الدولي.

ويتضمن برنامج عمل المنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية الحالي عدة بنود تتعلق بمسائل القانون

ونحن مقتنعون تماما بضرورة هذا التعاون، ونؤمن إيمانا كاملا بالدور النقيس الذي تقوم به المنظمة، والذي ينبغي أن تقوم به، بوصفها محفلا لدول العالم وشعوبها وحكوماتها، وفي سعيها الفريد لتخفيف المعاناة التي يمكن أن تبلي المجتمع الدولي كليا، أو جزئياً، أو حتى إنساناً واحداً. ألا نعلم جميعاً أن كل فرد هو عالم مصغر، سواء كان يعيش في الجادة الخامسة أو في أصغر شارع غير مرصوف في أركان وزوايا قرية آسيوية أو أفريقية؟

وينبغي أن نتذكر دائماً أن الألفاظ الخمس الأولى في ديباجة الميثاق قد حددت نبرة الميثاق بأكمله؛ فهو يلزم المنظمة بأن تكون رمزاً لطموحات سكان العالم. ونحن نؤمن تماماً بأن المنظمة هي الضمير الحي للبشرية.

وحين أتكلم عن "الضمير الحي للبشرية"، أؤكد على أنه ينبغي للدبلوماسيين والمسؤولين المنتقبن من جميع أنحاء العالم أن يذكروا أنفسهم عند الاجتماع هنا في هذا الموقع الهام بهذا الضمير الحي وبالإدراك بأنهم أخوة وأخوات، بأنهم بشر يعملون من أجل إنقاذ ومساعدة البشر، وبأنهم مجتمعون للقضاء على العداوات بكل أنواعها وحلها.

إن الأمم المتحدة، في أذهان ممثلي الأمم التي اتحدت هنا، هي المحفل الوحيد للمصالحة والوفاق على كوكب الأرض. وينبغي أن يدركوا دائماً أنها الملاذ الأخير للنجاح في تفادي هدير المدافع وإطلاق الصواريخ على مختلف الأهداف، وبالطبع تفادي أهوال استعمال أسلحة الدمار الشامل.

ولقد كانت منظمة الأمم المتحدة، ولا تزال وينبغي أن تكون، الرمز الجبار للسلم والأمن للبشرية. فبدون هذين العمودين الأساسيين - السلم والأمن - لن تتمكن من بناء وتنفيذ برامج الأمم المتحدة الإنمائية في كل الميادين حتى نضيق الفجوة بين الدول الغنية والفقيرة.

المتعلقة بتطبيق معايير حقوق الإنسان في حالة تنطوي على عمل إرهابي، والفجوات الموجودة في الهياكل القانونية الدولية الراهنة. وفي تلك الدورة، اشتمل جدول أعمال المنظمة على بند معنون "حقوق الإنسان في الإسلام".

أما البيئة والتنمية المستدامة فمجالان آخران اجتذبا اهتماما عالميا. وقد أكد مجددا مؤتمر القمة العالمي الأخير، المعقود في جوهانسبرغ، أهمية التنفيذ الفعال لجدول أعمال القرن ٢١. وما فتئت المنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية ترصد التقدم في تنفيذه، وكذلك التقدم في تنفيذ الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالبيئة. وقد كان لي شرف مخاطبة الجزء الرفيع المستوى من المؤتمر الثامن للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، المعقود مؤخرا في نيودلهي. وقد شددت، في معرض إبراز شواغل البلدان النامية، على أهمية التقييد بمبدأ المسؤولية المشتركة وإن كانت مختلفة في إطار عملية الاتفاقية الإطارية. ولكي تعطي المنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية زحما جديدا لبرنامجها في ميدان قانون البيئة، خططت لإنشاء مركز لقانون الطاقة والبيئة.

ونظرت المنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية، لما يزيد على ٣٥ عاما، في مسألة حالة اللاجئين ومعاملتهم. واعتماد النص المنقح لمبادئ بانكوك المتعلقة بحالة اللاجئين ومعاملتهم، في دورة المنظمة المعقودة في نيودلهي عام ٢٠٠١، كان قرارا هاما. وبغية زيادة تعزيز التعاون بين مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية وقّعت أنا والمفوض السامي لشؤون اللاجئين روود لوبارس في ٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٢ مذكرة تفاهم. وتنص مذكرة التفاهم، بالإضافة إلى إضفاء الطابع الرسمي على التعاون القائم منذ مدة طويلة بين المنظمين، على تبادل الوثائق وعقد مشاورات ثنائية وشن مبادرات مشتركة بين المنظمين. وتعزيزاً لهذا الهدف، نعتزم

الدولي المعاصر. وأود أن أتكلم بالتفصيل عن أعمالها في، مجرد بضعة ميادين. وسأبدأ بموضوع الإرهاب الدولي.

لقد اكتسبت دائما القضايا المتعلقة بالإرهاب الدولي أهمية كبيرة، لا سيما بعد الحادث المأساوي في نيويورك بتاريخ ١١ أيلول/سبتمبر من العام الماضي، والأحداث الأخيرة في أماكن أخرى من العالم. وما فتئت الأمم المتحدة تقوم بدور رئيسي في تعبئة العمل الدولي وتوفير الدعم للتصدي لخطر الإرهاب. ومن المؤسف أن المفاوضات بشأن إبرام اتفاقية دولية شاملة لمكافحة الإرهاب الدولي أصبحت مجرد مضیعة للوقت بسبب القضايا المعلقة. وقد نظرت المنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية، في دوريتها السنويتين الأخيرتين، في هذه القضية وقضايا أخرى ذات صلة. ونحن نرى أن الحاجة الآنية تتمثل في إظهار إرادة سياسية لحل القضايا المعلقة وإكمال العمل على الاتفاقية الدولية في أسرع وقت ممكن. وتقوم لجنة مكافحة الإرهاب، التي أنشئت بموجب قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١)، بعمل مفيد سيسر تحقيق الهدف الشامل المتمثل في تعزيز النظام القانوني لمكافحة الإرهاب الدولي.

والنظام القانوني المتعلق بحماية حقوق الإنسان وُضع على الأساس القومي المتمثل في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والصكوك الدولية اللاحقة. إلا أن تسييس قضايا حقوق الإنسان أحيانا يؤثر على التنفيذ المحايد لهذه الصكوك. وفي هذا السياق، أود أن أذكر أن المنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية استهلت برنامجها شاملا معنيا بهذا البند، في معرض تنفيذها مذكرة التفاهم بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وفي الدورة الحادية والأربعين للمنظمة، المعقودة في أبوجا في تموز/يوليه من هذا العام، نُظم اجتماع خاص معني بحقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب. بمساعدة مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. ومن بين القضايا التي نوقشت المشاكل

أن تعمل المحكمة الجنائية الدولية بكامل طاقتها في عام ٢٠٠٣، كما كان متوقعا.

بيد أن تطور المحكمة الجنائية الدولية في المستقبل سيتحدد بعدد من العوامل. ولكي تمارس المحكمة ولايتها، وتبني ثقة الدول بها واطمئنانها إليها وتحقق عالميتها، ينبغي أن تعمل، من بين جملة أمور، بتقيد صارم بالمبادئ التالية: أولاً، ينبغي أن تقتصر ولاية المحكمة على أخطر الجرائم الدولية، وذلك كما ينص عليه نظام روما الأساسي؛ وثانياً، ينبغي ألا يتعارض عمل المحكمة مع أحكام ميثاق الأمم المتحدة؛ وثالثاً، ينبغي أن تؤدي المحكمة وظائفها على نحو موضوعي ومحاييد ومستقل وعادل، وينبغي أن تتحرر من التحيز السياسي والمعايير المزدوجة. وفي نفس الوقت، يحدونا الأمل أن تلقى المحكمة دعماً عالمياً وأن يتعاون الجميع معها، مما يؤدي إلى تطوير القانون الدولي وينهي إفلات الجناة من العقاب.

ويسعدنا أن نلاحظ أن الجمعية العامة ستعقد جلسة خاصة لإحياء الذكرى السنوية العشرين لإبرام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. وما فتئ البند المتعلق بقانون البحار مدرجا في جدول أعمال المنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية منذ عام ١٩٧٠. ومن دواعي اعتزازي أن أذكر أن مفاهيم من قبيل المناطق الاقتصادية الخالصة والدول الأرخيبيلية وحقوق الدول غير الساحلية، التي وجدت مكانا لها في اتفاقية عام ١٩٨٢، تعود أصولها إلى مداورات اجتماعات المنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية. وآمل أن تقدم الجلسة الاحتفالية آراء جديدة لإعادة تنشيط تنفيذ اتفاقية قانون البحار على نحو فعال، لا سيما مبدأ الإرث المشترك للبشرية.

ومن الميادين الأخرى ذات الأهمية البالغة للدول الآسيوية والأفريقية العواقب المأساوية للحروب الأهلية

عقد حلقة دراسية في أوائل العام القادم حول المواضيع المتعلقة بالتحركات الثانوية وبرنامج عمل للحماية وتقاسم الأعباء.

ولقيت مواضيع حقوق الإنسان الأخرى، مثل حماية العمال المهاجرين والاتجار بالنساء والأطفال، دراسة وافية في اجتماعات المنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية.

في وقت أصبح تنظيم حركة الأموال عبر الحدود يكتسب صعوبة متزايدة وتحتل فيه شواغل الحكم الرشيد مركز الصدارة، ليس من المفاجئ أن العمل المستمر في الأمم المتحدة لاعتماد اتفاقية دولية لمكافحة الفساد اجتذب اهتمام جميع قطاعات المجتمع الدولي. ولذلك، أدرج في جدول أعمال الدورة الحادية والأربعين للمنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية بند معنون "صك قانوني دولي فعال لمكافحة الفساد".

ومنذ ذلك الوقت، شاركت المنظمة الاستشارية في الاجتماع الوزاري المعقود في أديس أبابا في أيلول/سبتمبر من هذا العام برعاية الاتحاد الأفريقي، الذي انتهى من صياغة مشروع اتفاقية بشأن منع حدوث الفساد ومكافحته. ونحن نخطط للمشاركة في المفاوضات في اللجنة المخصصة، التي أنشأتها الجمعية العامة للأمم المتحدة، وهي المفاوضات التي ستعقد في فيينا في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣. ونعتزم أيضا المشاركة في المنتدى العالمي الثالث المقبل، الذي سيعقد في سيول في أيار/مايو ٢٠٠٣.

وتعلق معظم الدول الأعضاء في المنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية أهمية كبيرة على إنشاء المحكمة الجنائية الدولية، وترحب بدخول نظام روما الأساسي حيز النفاذ في ١ تموز/يوليه ٢٠٠٢. ودخول نظام روما الأساسي حيز النفاذ بعد أقل من أربع سنوات من التوقيع عليه علامة تاريخية بالنسبة لنظام العدالة الجنائية الدولية. ويحدونا الأمل

كل المنظمات والدول. فقد أصبح من الحتمي ألا نترك للأجيال المقبلة العالم الذي ورثناه كما هو اليوم. وعلينا أن نجعل عالمها أكثر أمانا وتعقلا.

**الرئيسة بالنيابة** (تكلمت بالانكليزية): وفقا لقرار الجمعية العامة ٤٦/٨ المؤرخ ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١، أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الجماعة الكاريبية.

**السيد غراندرسون** (الجماعة الكاريبية) (تكلم بالانكليزية): تشرف أمانة الجماعة الكاريبية عظيم الشرف بالمشاركة في هذه المناقشة المتعلقة بالتعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الكاريبية. منذ آخر مرة خاطبنا فيها هذه الهيئة، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، وقعت أحداث لم يسبق لها مثيل، حولت بصورة جذرية منظورنا لطبيعة التهديدات المحتملة التي يمكن أن تتعرض لها مجتمعاتنا. والأثر المدمر والبعيد المدى لتلك الأحداث، سلط الضوء مرة أخرى على الطبيعة المترابطة لكل مجتمعاتنا، الكبيرة والصغيرة والضعيفة والقوية. وسلط الضوء أيضا على القيمة التي لا تقدر بثمن للحكم الديمقراطي، والأهمية الحاسمة للتعددية، في سعينا لتحقيق التنمية العالمية وصون السلام والأمن الدوليين.

وقد كرست منطقتنا قدرا كبيرا من الاهتمام والموارد، في سياق مرماها الأساسي نحو تحسين رفاه مواطني الجماعة الكاريبية وإرساء أسس التنمية المستدامة لجميع الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية، لإنشاء سوق واقتصادين موحدين للجماعة الكاريبية. وهذه المبادرة الكبرى تسعى إلى جعل المنطقة تعمل كسوق واحدة وحيز اقتصادي واحد، مما يسمح بحرية تنقل عوامل الإنتاج الأساسية: الأشخاص، ورأس المال، والسلع والخدمات. وهذه هي استجابة الجماعة الكاريبية للتحديات العملاقة التي تنطوي عليها البيئة الاقتصادية والتجارية الدولية المتغيرة التي تلهبها قوى العولمة وتحرير التجارة.

والصراعات بين الأشقاء، التي تؤدي إلى تشريد السكان. وحقيقة أن العدد الإجمالي للأشخاص المشردين داخليا قد تجاوز عدد سكان العالم من اللاجئين، تعد في حد ذاتها مؤشرا على مدى خطورة الوضع. والأسباب الجذرية لحالات التشرد، مثل التنافس من أجل السيطرة على الأراضي والموارد الطبيعية النادرة الأخرى، وتدهور الهياكل الاجتماعية والسياسية على المستوى الوطني، والتعصب ضد التعددية الثقافية، والتفاوت المتعاظم بين الأغنياء والفقراء، من الأمور التي يلزم أن تصدى لها الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية المعنية. وفي هذا السياق، ترصد المنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية باهتمام كبير جهود الأمم المتحدة لتنسيق الحماية والمساعدات الإنسانية التي تقدم للأشخاص المشردين داخليا، وكذلك المناقشة المتعلقة بالإطار المعياري الذي تنص عليه المبادئ التوجيهية لعام ١٩٩٨ بشأن التشرد الداخلي.

وأخيرا أقول إنه في غضون السنوات الـ ٥٧ التي انقضت منذ إنشاء الأمم المتحدة، شهد العالم تقلبات كثيرة. وبينما تحقق تقدم كبير في ميادين عديدة، فقد كان من الممكن أن يكون هذا التقدم أكثر من ذلك بكثير. واليوم، بلغت النفقات العسكرية للأمم العالم ما يناهز ٩٠٠ مليار دولار. وتحويل ولو نسبة مئوية صغيرة من ذلك الإنفاق يمكن أن يخفف من حدة الفقر، ويساعد في القضاء على مرض فيروس نقص المناعة البشرية الفتاك، ويوفر لملايين الناس في كل مكان في العالم ما يكفيهم من مأوى وغذاء ورعاية صحية. ومن دواعي الأسف أننا لسنا مستعدين بعد لقبول هذه الحقيقة. واستمرار الصراعات في الشرق الأوسط وفي مناطق عديدة أخرى من العالم يعد تذكرا بليغة بمدى خواء نهجنا والتزامنا بقضية السلام والتقدم في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي. ويجدوننا صادق الأمل في أن تتحسن كل هذه الأوضاع بمساعدة الأمم المتحدة وتعاون

جانب ولايتها القضائية الأساسية؛ تعتبر خطوة من أهم الخطوات الدينامية التي تتخذها الدول الأعضاء لتعميق حركة التكامل الإقليمي، ونقطة تحول مهمة في تطوير مؤسساتنا القضائية. وفي تموز/يوليه ٢٠٠٢، اتفق رؤساء حكومات الجماعة الكاريبية على تدابير عاجلة لافتتاح محكمة العدل الكاريبية بحلول النصف الثاني من عام ٢٠٠٣. واتفقوا أيضا على إنشاء صندوق استثماري بمبلغ ١٠٠ مليون دولار لكفالة ألا تخفف من تمويل المحكمة اعتبارات مالية أو سياسية، ومن ثم ضمان استدامتها واستقلالها الكامل.

وتود الجماعة الكاريبية أن تعرب مرة أخرى عن امتنانها لما حظيت به من دعم وتعاون متواصلين من الأمم المتحدة في إنشاء محكمة العدل الكاريبية. ففي الآونة الأخيرة، في آب/أغسطس من هذا العام، وقعت الجماعة الكاريبية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي اتفاقا ينص على توفير ٣٠٠ ٠٠٠ دولار لدعم العمل نحو إنشاء المحكمة، بتمويل من حكومة اليابان من خلال صندوقها الاستثماري للموارد البشرية. وسيخصص هذا المبلغ لأنشطة مثل التعليم القضائي، وزيادة الوعي بالمؤسسات القضائية الوطنية، وتطبيق نظم المعلومات، وتسهيل البحوث القانونية.

وهناك مجال آخر نعتبره حاسما بالنسبة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة وهو مجال الصحة، وبصفة خاصة النهج الذي تتبعه المنطقة في التعامل مع الجوانب المتعددة لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وغني عن القول إن التعاون في ذلك المجال مسألة حتمية، لأن الأمر هنا ينطوي في وضوح صارخ على مسائل تتعلق بالحياة والموت، وما يصاحبها من تكاليف اجتماعية واقتصادية تكبدها بلداننا التي تعاني أصلا من صغر حجمها وضعفها. وقد تعززت جهودنا التعاونية مع برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، في المفاوضات الإقليمية لتخفيض أسعار

ومنظومة الأمم المتحدة، من خلال مختلف منظماتها ووكالاتها المتخصصة وبرامجها، قدمت دعما هائلا لجهود الجماعة الكاريبية في سبيل إنشاء مختلف جوانب السوق والاقتصاد الموحد، ولجهودها الحالية لتنفيذها. ونود أن نعرب رسميا عن تقديرنا لهذا الدعم. ونخص بالذكر المساعدات التقنية التي تلقيناها من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إطار التعاون الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. أما الإطار الثاني للتعاون الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٥، فالهدف منه تعزيز التنمية البشرية المستدامة، وتخفيض الفقر تماشيا مع الالتزام الوارد في إعلان الألفية بتخفيض عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥.

وعلى أساس افتراض أن منطقة البحر الكاريبي ستظل تستأثر بنسبة ٢٥ في المائة أو أكثر من مخصصات الموارد، اختارت الجماعة الكاريبية عدة أنشطة من أنشطة المشاريع لدعمها في إطار العنصر الكاريبي من الإطار الثاني للتعاون الإقليمي. وستراعي في ذلك مجالات مثل تنفيذ مبادرة السوق والاقتصاد الموحد، ودعم إنشاء محكمة العدل الكاريبية، ودعم شراكة دول منطقة البحر الكاريبي لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والإصلاح الدستوري، وتخفيف حدة الفقر، وتطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الجماعة الكاريبية، ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، وإدارة الكوارث.

ويتمثل أحد المكونات الأساسية للسوق والاقتصاد الموحد، في إنشاء البنية الأساسية القانونية لتسوية المنازعات التي قد تنشأ من تشغيل هذا النظام. والجماعة الكاريبية يسرها أن تعلن أن الاتفاق الذي أنشئت بموجبه محكمة العدل الكاريبية دخل حيز النفاذ في تموز/يوليه من هذا العام. وهذه المحكمة التي ستمارس مهام الاستئناف إلى

الطائرات والمطارات والموانئ البحرية، ونواصل التعاون مع الأمم المتحدة بغية تحقيق هذا الهدف.

ونقدر أيضا تعاوننا مع برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات في التصدي للتهديدات التقليدية لأمن دولنا واستقرارها المتمثلة في الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة وغسل الأموال.

وبالنسبة للدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية، فإن تعريف الأمن أوسع نطاقا بكثير من التفسير العسكري التقليدي. وبالنسبة لنا، فإن الأمن بطبيعته متعدد الأبعاد ويتضمن قضايا تتعلق بالاتجار بالمخدرات، وانتشار الأسلحة الصغيرة، والجريمة المنظمة، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وغيره من نواحي القلق الصحية العامة والفقر والبيئة والكوارث الطبيعية. ومكافحة الفقر والتخلف الإنمائي، اللذين كثيرا ما يسفران عن تهديدات أخرى للأمن البشري، تشكل جزءا لا يتجزأ من زخم الجماعة الكاريبية.

وفي هذا الصدد، من الجوهرى بالتالي أن نتابع مؤتمر الأمم المتحدة الدولي المعني بالتمويل من أجل التنمية. ونوافق على تقييم الأمم المتحدة، وهو أنه بينما حدد مؤتمر قمة الألفية الأهداف العامة، أشار مؤتمر مونتيري إلى المسار الذي يجب اتباعه. ورغم أن مؤتمر مونتيري لم يتخذ أية مبادرات جديدة جسورة لتعبئة موارد مالية مبتكرة لتيسير التوصل إلى هدف التمويل من أجل تحقيق التنمية المستدامة، فإن الجماعة الكاريبية تعتقد أن محصلة الإجراءات يجب أن تشمل عملية متابعة فعالة تؤدي إلى اتخاذ قرارات على الصعيدين الوطني والدولي تستلزم إرادة سياسية قوية.

وفي هذا الصدد، تدعم دول الجماعة الكاريبية بشكل عام تعريف الجمعية العامة وحوارها الرفيع المستوى بأهم النقطتين الجوهرية لمتابعة توافق آراء مونتيري، كما ترى وجوب وجود عنصر حيوي لهذه المتابعة، وهو آلية فعالة

الأدوية المضادة للفيروسات العكسية، عندما طلب رسميا رئيس وزراء سانت كيتس ونيفيس، وهو أحد رؤساء حكومات الجماعة الكاريبية ومسؤول عن وزارة الصحة، المساعدة من برنامج الأمم المتحدة المشترك، لدعم مبادرة لمنطقة البحر الكاريبي لتعجيل فرص الحصول على الرعاية والعلاج. وبعد ذلك، تابع عدد من البلدان الأعضاء المفاوضات لوضع المعايير. وهذه المفاوضات الإقليمية الجماعية المتعلقة بالأدوية المضادة للفيروسات العكسية، أسفرت عن التوقيع في برشلونة، في تموز/يوليه ٢٠٠٢، على اتفاق بين أمانة الجماعة الكاريبية وست شركات كبرى للمستحضرات الصيدلانية. والجماعة الكاريبية تقدر الدعم الذي يقدمه شركاؤها الدوليون في إطار شراكة دول البحر الكاريبي لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، التي تمثل فيها الأمم المتحدة طرفا فاعلا مهما. وقد أسفر أيضا التعاون مع شركائها عن إعداد اقتراح للصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والدرن والملاريا. الذي يعتبر أولوية أخرى لمنطقتنا.

ولا يزال التعاون بين الجماعة الكاريبية والأمم المتحدة يسفر عن نتائج ملموسة، فيساعد على تحسين رفاه مواطنينا وإذكاء محرك التنمية التي نعمل بدأب على تحقيقها.

وفي مجال الأمن، ندرك أن هجمات ١١ أيلول/سبتمبر الإرهابية التي لم يسبق لها مثيل تتطلب، كمسألة ملحة، استمرار اليقظة والتنسيق على نحو يفوق المعتاد. وشاركت الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية بنشاط في المداولات التي أُجريت في أعقاب تلك الهجمات، وهي تلتزم التزاما صارما بالوفاء بواجبها الفردية والجماعية. بمقتضى قرارى مجلس الأمن ١٣٦٨ (٢٠٠١) و ١٣٧٣ (٢٠٠١). وبنفس القدر، نلتزم باتخاذ التدابير اللازمة للامتثال للتعليمات والمعايير الدولية الجديدة فيما يتعلق بأمان

أجل التنمية المستدامة. ومن النتائج الجوهرية لمؤتمر القمة، التي تم دول الجماعة الكاريبية، التصديق على قرار القيام باستعراض برنامج عمل بربادوس بحلول عام ٢٠٠٤. ولا حاجة بي لأن أكرر أنه في سياق التحديات التي تواجهها التنمية، تعاني الدول الجزرية الصغيرة النامية من مشاكل معينة تنتج عن صغر حجمها، وتعرضها للكوارث الطبيعية، والصدمات الخارجية، والقيود الأخرى المتنوعة. ومن الضروري استكمال الجهود التي تبذل على الصعيد الوطني من خلال الدعم المالي والتقني الكافي.

وتشكل بيئتنا قلقا جوهريا، وهناك عنصر رئيسي في بيئتنا الجماعية، وهو البحر الكاريبي الذي يكمن في مياهه اللازوردية المستقبل الاقتصادي لكثير من دولنا الأعضاء. وللبحر الكاريبي سمات فريدة، وهو عامل جوهري في التنمية الاقتصادية لبلدان المنطقة. إن مبادرة حكومات منطقة البحر الكاريبي الأوسع نطاقا بأن يعترف بالبحر الكاريبي على أنه منطقة خاصة في سياق التنمية المستدامة قد أحرزت نجاحا جزئيا باتخاذ الجمعية العامة للقرار ٥٤/٢٢٥، المعنون "تعزيز نهج إداري متكامل لمنطقة البحر الكاريبي في سياق التنمية المستدامة". ونحث المجتمع الدولي بنطاقه الأوسع على الاستمرار في دعم منطقة البحر الكاريبي في حماية هذا المصدر الحيوي للحياة.

ويتطلع مجتمع البحر الكاريبي إلى مواصلة التعاون الوثيق مع الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة. وكما يبين تقرير الأمين العام عن التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الكاريبية، فقد عملنا بنجاح مع الهيئات والوكالات المذكورة آنفا، وكذلك مع الوكالات المتخصصة الأخرى. ومع ذلك، يجدر بنا أن نذكر التعاون الوثيق القائم مع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، التي تواصل تقديم الدعم التقني إلى أنشطة وأعمال دولنا الأعضاء.

للمرصد ولتقديم التقارير تتولى قياس التنفيذ والتعرف على العقبات والفجوات ووضع التوصيات من أجل المزيد من التنفيذ. وتدعم الجماعة الكاريبية أيضا الدور الذي سيضطلع به المجلس الاقتصادي والاجتماعي، شريطة أن يجري تدعيم تلك الهيئة وتوسيعها، بحيث تسمح بمشاركة جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على قدم المساواة.

وفي هذا المنعطف، أود أن أعرب عن تقدير الجماعة الكاريبية للأمم المتحدة، التي قدمت من خلال أمانة التمويل من أجل التنمية، تمويلا لمشاركة خبير من أمانة الجماعة الكاريبية في الاجتماعات التحضيرية لمؤتمر مونتييري وفي المؤتمر نفسه. ويسرت هذه المبادرة تنسيق الأمانة للتحضير الذي قامت به المنطقة لمشاركتها في المؤتمر، وهي ولاية أناطها بما مؤتمر رؤساء الحكومات.

وهناك مؤتمر دولي آخر يستند إلى التنمية وتولي له المنطقة أهمية كبرى، وهو مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة. ورغم أن مؤتمر القمة لم يسفر عن نتائج هائلة بصفة خاصة، فقد تم إحراز بعض النتائج الهامة في شكل أهداف وجدول زمنية جديدة. ورغم عدم دقة كثير من هذه الأهداف، إلا أنها عاجلت بعض نواحي القلق والقضايا التي تم دول الجماعة الكاريبية.

ومع ذلك، كان من المنجزات الرئيسية بالنسبة لدولنا البدء بأكثر من ٣٠٠ شراكة طوعية، وتعبئة الموارد الإضافية بما يتجاوز ٢٣٥ مليون دولار لدعم الجهود الرامية إلى تنفيذ مبادرات التنمية المستدامة. ومما يشجعنا بصفة خاصة أن الشراكات المرتبطة بالتزامات حكومية توفر آلية قائمة لضمان التنفيذ.

وتحبي دول الجماعة الكاريبية أيضا استعراض برنامج عمل بربادوس من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة ومبادرة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من

“التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية” ضمن بنود جدول أعمال الدورات العادية للجمعية العامة، واعتماد أول قرار لها يتعلق بالتعاون بين المنظمتين، ومرور عقدين لترسيخ هذا التعاون بتوقيع الأمينين العامين للمنظمتين لاتفاق التعاون لتتويجا لتعاون فعال بين المنظمتين كان قائما بين الأمينين العامين في مجالات حفظ السلام والأمن في منطقة الشرق الأوسط وفقا لأهداف ميثاق الأمم المتحدة.

كما أن استعراض بعض ما تحقق من إنجازات في إطار هذا التعاون من شأنه أن يرسخ أهميته ويؤكد جدواه بل وضرورة تكثيف أوجه هذا التعاون الذي تتنوع ميادينه ومجالاته التي لا تقتصر على الجوانب السياسية بل الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية والإدارية أيضا.

وليس ببعيد عن الذاكرة، والأجواء كانت تنذر بالحرب على العراق الشقيق، كيف تعاون الأمين العام لجامعة الدول العربية، السيد عمرو موسى، مع زميله الأمين العام للأمم المتحدة، السيد كوفي عنان، حيث وضعنا معا أول لبنة في نزع فتيل الحرب بنجاحهما في استكمال الجهود لإقناع العراق بقبول عودة المفتشين، مجددا ودون شروط، الأمر الذي أسهم، بلا شك، وساعد في بلورة الموافقة الجماعية على قرار مجلس الأمن ١٤٤١ (٢٠٠٢). كما جاءت موافقة العراق على القرار محقة لهدف رئيسي لجامعة الدول العربية، ألا وهو تفادي أي عمل عسكري ضد العراق والتأكيد على ضرورة المحافظة على وحدة العراق وسلامة أراضيه.

إن جامعة الدول العربية، انطلاقا من حرصها الأكيد على ترسيخ الشرعية الدولية، تؤكد على ضرورة تنفيذ الفقرة ١٤ من منطوق قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) المتعلقة بإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. وتحرص الجامعة أيضا على وجوب نزع

وختاما، فإن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والدولية الأخرى آلية قيمة تتيح التعزيز المتبادل وتساعد المجتمع الدولي على التصدي للتحديات المتعددة التي يواجهها.

وتثق الجماعة الكاربية بأن العلاقات والصلات التي أقيمت مع كيانات منظومة الأمم المتحدة في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفي الشؤون الثقافية والسياسية والإنسانية ستتمو وتقوى يوما بعد يوم لمنفعة منطقة البحر الكاربي ولصالح تنميتها.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): وفقا لقرار الجمعية العامة ٤٧٧ (د-٥) المؤرخ ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٠، أعطي الكلمة الآن للمراقب عن جامعة الدول العربية.

**السيد محمصاني** (جامعة الدول العربية): السيد الرئيس، تضمن تقرير الأمين العام للأمم المتحدة المعروض عليكم عرضا موجزا لمجالات التعاون بين منظومة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، بما في ذلك بعض الوكالات والمنظمات والبرامج والمؤسسات التابعة لكل من المنظمتين. ويغطي التقرير الفترة من تموز/يوليه ٢٠٠١ إلى آب/أغسطس ٢٠٠٢. ويشمل التقرير أبرز الأحداث خلال هذه الفترة قيد الاستعراض، ومنها حضور الأمين العام للأمم المتحدة اجتماع قمة جامعة الدول العربية الذي عقد في آذار/مارس ٢٠٠٢ ببيروت، لبنان، وكذلك الاجتماع القطاعي للمنظمتين الذي انعقد في مقر جامعة الدول العربية بالقاهرة في حزيران/يونيه ٢٠٠٢ حول موضوع “استخدام تكنولوجيا المعلومات في التنمية”. إلى جانب ذلك يؤكد التقرير ما شهدته علاقات التعاون بين المنظمتين من تطور تدريجي ومتواصل.

ويتواكب انعقاد هذه الدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة مع الذكرى الثلاثين لإدراج البند المعنون

والمتنوعة وخاصة التي تمثل تحدياً لأسلوب الانتقائية والكيل بمكيالين في التعاون مع الدول بالإضافة إلى الإسهام الجاد في محاولة استنباط الحلول الخلاقة.

إن اعتماد الجمعية العامة لمشروع القرار بشأن التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية (A/57/L.32) لا يأتي بمعزل عن الجهود المتواصلة للمنظمتين لإقامة سلام عادل وشامل في الشرق الأوسط على أسس ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الشرعية الدولية، ولا سيما قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٢) و ٤٢٥ (١٩٧٨)، ومبدأ الأرض مقابل السلام وحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره على أرضه، بما في ذلك خيار دولته المستقلة على ترابه الوطني وعاصمتها القدس، وقرار مجلس الأمن ١٣٧٩ (٢٠٠٢) المتضمن رؤية شرعية الدولية لإنشاء دولة فلسطين المستقلة.

كما أن جامعة الدول العربية ظلت تطرح المبادرة تلو الأخرى من خلال القرارات الصادرة عن مؤتمرات القمة العربية واختيار السلام كخيار استراتيجي فجاءت مبادرة السلام العربية المعتمدة من قبل مؤتمر القمة العربي في بيروت تنويجا للعمل العربي الصادق من أجل السلام العادل في المنطقة. إلا أن حكومة إسرائيل ترفض السلام وتعتمد الحرب والاحتلال خيارا استراتيجيا، وتنتهج سياسة القتل والتدمير والأرض المحروقة وسيلة للقضاء على الشعب الفلسطيني متحدياً بذلك قرارات مجلس الأمن والشرعية الدولية.

ونود في الختام أن نؤكد على أن دعم جامعة الدول العربية للأمم المتحدة نابع عن اقتناع الدول الأعضاء في الجامعة ومن منطلق التزامها الكامل بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأهدافه السامية وقيمه النبيلة، فضلا عن أن هذا الاقتناع قائم على حرص الجامعة العربية، كمنظمة إقليمية،

أسلحة الدمار الشامل، بما فيها الأسلحة النووية، بالشمولية اللازمة والمطلوبة في منطقة الشرق الأوسط، وألا يكون ذلك بانتقائية. فعلى المجتمع الدولي نزع أسلحة الدمار الشامل في إسرائيل التي تشكل خطرا حقيقيا على دول المنطقة العربية بأسرها.

وقد سبق لجمعيةكم الموقرة أن أوصت في دوراتها الماضية بعقد اجتماعات قطاعية حول عدة مواضيع منها، على سبيل المثال لا الحصر، التجارة والتنمية (القاهرة - ١٩٨٨)، الشباب والتشغيل (بيروت - ٢٠٠٠)، استخدام تكنولوجيا المعلومات في التنمية (القاهرة - ٢٠٠٢). وتود جامعة الدول العربية في هذه المناسبة أن تتوجه بالشكر للأمانة العامة للأمم المتحدة على ما تقوم به من جهود لإنجاح الاجتماعات المشتركة، سواء العامة أو القطاعية، آمليين أن تتوافر أسباب النجاح للاجتماع العام المشترك لعام ٢٠٠٠، حتى يتسنى خلاله إجراء تقييم تفصيلي وشامل يمكن من التأكيد على أهمية الاجتماعات المشتركة كآلية هامة للتنسيق والتقييم واقتراح نشاطات تعاون وبرامج إضافية، والتوصل إلى اتفاق تام على آليات عملية جديدة لتعزيز التعاون في كافة المجالات، مثل منع نشوب النزاعات تحقيقا لتكامل أفضل بين المنظمتين. وكل ذلك لن يتحقق إلا بالحرص التام على حضور الاجتماعات المشتركة، العامة والقطاعية من كافة المعنيين من أفراد أو وكالات ومنظمات. وعلى أن يكون التمثيل والمشاركة على أعلى المستويات.

لقد ظلت مشاركة جامعة الدول العربية في الاجتماعات المشتركة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، والتي تعقد في مقر الأمم المتحدة، مشاركة إيجابية وفعالة بطرح تصوراتها لكيفية دعم التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية والمنظمات الإقليمية في المجالات التي تمثل تحدياً في العمل الدولي والإقليمي بجوانبه المتعددة

جنوب شرقي أوروبا، وبالأخص منطقة البحر الأسود، حيث ظهرت على المسرح الدولي أطراف فاعلة جديدة، دول وكيانات دولية على حد سواء. وإن كانت تلك التغييرات قد فتحت آفاقا جديدة، فإنها تمثل تحديات جديدة أيضا. كما أن المشاورات وتبادل وجهات النظر لم تعد تكفي، وإن كانت لا تزال مهمة. وإن تحديات القرن الحادي والعشرين تتطلب شراكة إقليمية محدثة ومعززة، وليس مجرد نمط بسيط من التعاون.

وتدل الخبرة المكتسبة على أن التأكيد باتخاذ الإجراءات وجعلها أكثر اتساقا يزيد من فائدتها لجميع المشاركين.

وقد وافقت فترة السنوات العشر هذه الذكرى السنوية العاشرة لقيام منظمة التعاون الاقتصادي للبحر الأسود، ليس من حيث التوقيت فحسب بل أيضا من حيث الروح. والآن، وقد احتفت منظمة التعاون الاقتصادي للبحر الأسود، بالذكرى العاشرة لإنشائها، فإن من الواضح أنها قد ساهمت في تعزيز عقلية منطقة البحر الأسود، بل وربما تكون قد ساعدت في تنمية علاقة التلاحم بين دولها الأعضاء الـ ١١. ولقد تمكنا بفضل التطورات الأخيرة التي حدثت في المنظمة من تطوير تفاهم جديد تناول معضلات جديدة، من بينها توسيع المنظمة، والعمل على بلوغ أصعب المرامي، ألا وهو تنفيذ الخطة الاقتصادية لمنظمة التعاون الاقتصادي للبحر الأسود في المستقبل. ونحن على ثقة من أن التطورات التي حدثت في منظمة التعاون الاقتصادي للبحر الأسود من شأنها تعزيز الدور الذي تقوم به في منطقة البحر الأسود، التي ستحتل مكانة هامة في البنية الأوروبية الجديدة.

إن الذكرى السنوية العاشرة لقيام منظمة التعاون الاقتصادي للبحر الأسود، التي جرى الاحتفاء بها في مؤتمر

على مواصلة توطيد وتوثيق عرى وأواصر التعاون المثمر والبناء مع الأمم المتحدة في كافة المجالات المشتركة والقضايا التي تناولها مشروع القرار الذي يؤكد اعتماده بتوافق الآراء إيجابية هذا التعاون وفعاليتها.

**الرئيس (تكلم بالانكليزية):** وفقا لقرار الجمعية العامة ٥٤/٥ المؤرخ ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، أعطي الكلمة للسيد فاليري شيشيلاشفيلي، الأمين العام لمنظمة التعاون الاقتصادي للبحر الأسود.

**السيد شيشيلاشفيلي (منظمة التعاون الاقتصادي للبحر الأسود) (تكلم بالانكليزية):** يشرفني أن أحاطبكم بإيجاز عن الأنشطة الرئيسية لمنظمة التعاون الاقتصادي للبحر الأسود، وذلك في إطار المداولات بشأن مشروع القرار A/57/L.11، المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي للبحر الأسود". وبالنيابة عن المنظمة، أود أن أعرب عن خالص الامتنان لجمهورية ألبانيا لمبادرتها بطرح مشروع القرار، ولجمهورية أرمينيا، بوصفها الرئيس الحالي للمنظمة، على توليها عرض المشروع. لقد أبلت الدولتان بلاء حسنا في إعداد مشروع القرار.

إن منظمة التعاون الاقتصادي للبحر الأسود منظمة إقليمية فنية نسبيا أنشئت في عام ١٩٩٩، أي قبل ثلاث سنوات، على أساس ميثاقها الذي تم إقراره، كمعاهدة دولية ملزمة قانونا. ولكن مبادرة إنشاء منظمة للتعاون الاقتصادي للبحر الأسود كانت قد أطلقت قبل عشر سنوات، وتحديدًا في ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٢، من قبل ١١ رئيس دولة وحكومة.

وخلال السنوات العشر الماضية، شهد العالم، بما في ذلك منطقة البحر الأسود، تغييرات جديدة في العلاقات الدولية أشد تعقيدا مما كانت عليه الأوضاع السائدة قبل ذلك. وكان أكثر تلك التغييرات تأثيرا ما حدث في منطقة

فلسفة المنظمة إلى التركيز على الفرص السانحة التي يتم فيها التوصل إلى توافق في الآراء، أو على الأقل التي يكون التوافق في الآراء فيها بازغا. ويحدونا الأمل في توسيع نطاق تلك الفرص من خلال الجهود والأنشطة المشتركة.

وفي الوقت نفسه، ليست لدينا أو هام بشأن حل جميع مشاكل المنطقة. غير أننا نعتقد أن بمسئعتنا، بفضل تطبيق مفهوم عملي للتعاون الاقتصادي كتدبير يُعتمد عليه لبناء الثقة، وبفضل معرفتنا بالمنطقة، وبفضل شبكة تعاوننا، أن نعزز الثقة فيما بين البلدان الأعضاء، ومن ثم نمهد الطريق من أجل نظام جديد للاستقرار والأمن في منطقة البحر الأسود.

إن مشروع القرار المتعلق بالتعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي للبحر الأسود، الذي اعتمد منذ سنتين، في الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة، قد فتح آفاقا جديدة للتعاون مع منظمة التعاون الاقتصادي للبحر الأسود. ومنذ ذلك الحين، أقمنا تعاوننا هائلا وواعدا مع مختلف وكالات الأمم المتحدة ومؤسساتها المتخصصة، مثل لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وغيرها.

ونحن مقتنعون بأن مشروع القرار المتعلق بالتعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي للبحر الأسود المعروض حاليا للنظر فيه من شأنه أن يؤدي إلى مزيد من تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة ومؤسسات أخرى تابعة لمنظومة الأمم المتحدة وبين منظمة التعاون الاقتصادي للبحر الأسود، ويسهم في تعزيز مقاصد ومبادئ الأمم المتحدة، فضلا عن الأهداف والمقاصد النظامية لمنظمة التعاون الاقتصادي للبحر الأسود.

القمة العشري الذي عقد في اسطنبول في ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٢، قد أتاحت فرصة إضافية للدول الأعضاء لكي تؤكد من جديد التزامها بالتعاون الاقتصادي الإقليمي في إطار منظمة التعاون الاقتصادي للبحر الأسود. وكان هذا الحدث حدثا بارزا أعطى زحما جديدا الأعمال المنظمة ومهد الطريق لتعزيز التعاون بين دولها الأعضاء. ومن غير المعتاد أن يتحسن في يوم واحد، التفاهم بين الدول الأعضاء وتتحسن رؤيتها المشتركة وسمعة المؤسسات التابعة للمنظمة، وظهور عملية ونظام إدارة التعاون الإقليمي. لقد شهدنا كل ذلك في ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٢، عندما عقد مؤتمر القمة العشري في اسطنبول، المدينة التي أنشئت فيها منظمة التعاون الاقتصادي للبحر الأسود.

وأصدر رؤساء الوفود، في إعلان مؤتمر قمة اسطنبول العشري، ولاية طموحة ومثيرة للإعجاب، وحددوا بذلك احتمالات التعاون في المستقبل في منظمة التعاون الاقتصادي للبحر الأسود. والدرس المستفاد من مؤتمر القمة العشري في اسطنبول هو أنه يتعين على الدول الأعضاء أن تهتم بقدر أكبر بتحديد مصالحها فيما يتعلق بمستقبل المنطقة، مع الأخذ في الحسبان ما يمكن تحقيقه بتقديم رؤية جماعية، والعمل كجزء من كل، وليس على انفراد. ولكل دولة عضو مصالح تسعى إلى تعزيزها. ولكن بالمستطاع تحقيق تلك المصالح على نحو أفضل من خلال رؤية جماعية لمستقبل المنطقة يكون من شأنها تيسير البعد الإقليمي، الذي يعزز بقوة التعاون الثنائي.

وخلال العقد الماضي، ساهمت عملية منظمة التعاون الاقتصادي للبحر الأسود في تحقيق تقدم ملموس ودعمت ذلك التقدم في مجالات هامة للتعاون، منها التجارة، والأعمال المصرفية والشؤون المالية، والنقل، وشبكات الطاقة والكهرباء والعلوم، والبيانات الإحصائية، ومكافحة الجريمة المنظمة، وتبسيط إجراءات عبور الحدود والجمارك. وتهدف

كوفي عنان على تقريره الهام والقيم وعلى قيادته الحكيمة ودوره البارز في تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية.

كما نثني على الأمانة العامة للأمم المتحدة لدورها في إعداد هذا التقرير الذي يتضمن مساهمات المنظمات الأخرى التابعة للأمم المتحدة كما هو متبع من قبل. ويفصل التقرير إلى حد كبير حالة تنفيذ البرامج والأنشطة في المجالات ذات الأولوية للتعاون التي أعدت على نحو مشترك بين منظمينا وبواسطة الوكالات والمؤسسات المتخصصة التابعة لكل منهما أثناء الفترة قيد الاستعراض. ويفيد التقرير كذلك بأن التقدم المحرز في التنفيذ يبعث على التشجيع. وفيما يتعلق بمنظمة المؤتمر الإسلامي ومؤسساتها المتخصصة والمنسوبة لها، أؤكد للجمعية العامة تفانينا المستمر للقيام بالمهام التي نسعى معا إلى تحقيقها.

لقد تفضل سعادة السفير الفاتح عروة، المندوب الدائم لجمهورية السودان، بصفته رئيسا للمجموعة الإسلامية في نيويورك، بتقديم مشروع القرار بشأن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي (A/57/L.28). وأود في هذا الصدد أن أسترعي الانتباه إلى فقرتين من فقرات المنطوق الإثني عشرة وذلك لأهميتهما.

أولا، الفقرة (٣) من المنطوق التي تطلب إلى المنظمين "مواصلة التعاون بينهما في سعيهما المشترك إلى إيجاد حلول للمشاكل العالمية، مثل المسائل المتصلة بالسلم والأمن الدوليين، ونزع السلاح، وتقرير المصير، وإنهاء الاستعمار، وحقوق الإنسان الأساسية، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، والتعاون التقني".

وامتثالا للقرارات السابقة، فقد استمرت الاتصالات والتفاعلات بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي وبين الوكالات والمؤسسات التابعة للمنظمين. وسيستمر تعزيزها

وقبل أن أختتم كلمتي، أود باسم منظمة التعاون الاقتصادي للبحر الأسود، أن أعرب عن خالص الشكر لجميع الوفود التي ساهمت في مشروع القرار هذا. وسأكون ممتنا لو أيدت جميع الوفود الحاضرة هنا مشروع هذا القرار، كي يتسنى اعتماده بتوافق الآراء، على غرار ما حدث في السنوات المقبلة.

**الرئيس (تكلم بالانكليزية):** عملا بقرار الجمعية العامة ٣٣٦٩ (د - ٣٠) المؤرخ ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٥، أعطي الكلمة للمراقب عن منظمة المؤتمر الإسلامي.

**السيد لماني (منظمة المؤتمر الإسلامي):** إنه لمن دواعي الفخر أن أحاطب الجمعية العامة بشأن البند المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي". وإني أنقل للجمعية الموقرة تحيات الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي، كما أنقل خاص تمنياته لها بالنجاح في مساعيها في هذه الدورة.

ونظرا لأن هذه هي المرة الأولى التي أحاطب فيها الجمعية العامة في الدورة السابعة والخمسين، أود أن أتقدم لمعاليتكم، ومن خلالكم لأعضاء المكتب الموقرين، بتهانينا الخالصة على انتخابكم لهذه المناسبة الرفيعة. ونحن على يقين من أن أعمال هذه الدورة ستكلل بالنجاح تحت قيادتكم. كما أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديرنا لسلفكم معالي هان سونغ سو وأعضاء المكتب على قيادتهم الحاسمة والفعالة التي أداروا بها أعمال الدورة السادسة والخمسين.

لقد قرأنا باهتمام تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/57/405. ونحن نعتبر هذا التقرير وثيقة هامة ومفيدة لما يتضمنه من معلومات تفصيلية حول التعاون بين منظمينا خلال الفترة قيد الاستعراض. وانهز هذه الفرصة لأعرب عن امتناننا وتقديرنا لمعالي الأمين العام السيد

يشير تقرير الأمين العام في الفقرة ٥ إلى مشاركة الأمم المتحدة في الدورة العاشرة الطارئة لوزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي الذي عُقد في مدينة الدوحة بدولة قطر في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ لبحث الأوضاع الخطيرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس. ولقد تواصلت المشاورات بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي سعياً لإيجاد حلول عادلة ودائمة لقضية فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي. ويحدونا الأمل في أن تولي الأمم المتحدة قضية الشرق الأوسط نفس القدر من الاهتمام الذي توليه لإيجاد حل للصراع في أفغانستان وإعادة بناء مؤسساتها الوطنية وبنيتها التحتية وقوتها الاجتماعية والاقتصادية، وذلك من أجل إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والعربية، وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير مصيره وإنشاء دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

وفي هذا الصدد، لدينا اقتناع بأن للأمم المتحدة دوراً هاماً وإلزامياً في وضع إرادة المجتمع الدولي موضع التنفيذ وهي التي تجسدت، وبشكل محدد، في العديد من القرارات التي اتخذتها هذه الجمعية وكذلك مجلس الأمن.

أختتم بياني بالتعبير عن نفس الآمال والتوقعات التي عبرنا عنها في الدورات الماضية حول مستقبل التعاون بين منطمتينا في جميع المجالات التي تخدم على نحو أفضل مصالح دولنا الأعضاء.

إننا في الوقت الذي قد نترك فيه للتاريخ أن يكون الحكم على نتائج هذا التعاون، فإن متطلبات القرية العالمية التي نتطلع إلى تحقيقها مستقبلاً في رحلتنا المشتركة من أجل تحقيق السلام والتقدم والرفاهية، تتيح لنا الفرصة وتهيئ لنا التحديات والفرص التي لا يجوز لنا أن ندعها تضيع منا، فتمار هذه الجهود تبعث على التفاؤل. ونؤكد للجمعية

من خلال المجموعة الإسلامية في نيويورك وجنيف وفي عدد من اللجان ومجموعات الاتصال التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي. وتشارك البعثتان المراقبتان الدائمتان لمنظمة المؤتمر الإسلامي لدى الأمم المتحدة في نيويورك وجنيف على نحو نشط في عمل الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، بصفة مراقب وكقنوات اتصال وتشاور بين الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، من ناحية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي وهيئاتها الفرعية من ناحية أخرى، في جميع الأمور التي نوليها اهتمامنا المشترك. ونتطلع إلى تعزيز هذا التعاون في الفترات القادمة.

ثانياً، تتطرق الفقرة ٥ من المنطوق إلى التعاون الوثيق بين المنطمتين في مجال بناء السلم وإعادة الإعمار والتنمية في أفغانستان. ووفقاً للفقرة ١٠ من تقرير الأمين العام (A/57/405) فإن هناك تواصلًا في الاتصالات الوثيقة بين المنطمتين تغطي العديد من الجوانب. ولقد أدت أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ إلى حدوث تغييرات هامة في الوضع في أفغانستان. مؤشرة إلى الحاجة إلى المزيد من التعاون الوثيق في الجوانب المتعلقة بعمليات صنع السلام وحفظه والدبلوماسية الوقائية. وسيكون للدعم الذي تقدمه منطمتنا لجهود الأمم المتحدة في هذا الإطار فائدة كبيرة. ولذا فإننا في المؤتمر الإسلامي نعمل لدعم جهود الأمم المتحدة في هذا المجال، وسنكون على أهبة الاستعداد لتعزيز هذه الجهود في جميع المجالات التي تخدم على نحو أفضل مصالح دولنا الأعضاء.

وأود في هذا الصدد، أن أشيد بالجهود الجبارة والمتفانية التي يبذلها سعادة الاستاذ السفير الأخضر الإبراهيمي، الممثل الخاص للأمين العام في أفغانستان، وأكد دعمنا الكامل والمتواصل لهذه الجهود الهامة والتاريخية.

فإنهما يعززان أيضا تعاوننا مع اللجنة الاستشارية الدائمة التابعة للأمم المتحدة والمعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا.

ويقدم كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا مساعدة فنية ومالية قيمة إلى الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في إطار تحرير التبادل التجاري وحرية انتقال بعض فئات المواطنين داخل الجماعة. وقد وقعت الجماعة أيضا على اتفاقات شراكة مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة مما أدى إلى وضع برنامج للأمن الغذائي الإقليمي يغطي كل بلدان هذه المنطقة دون الإقليمية. ووقعنا أيضا اتفاقا للتعاون مع منظمة الصحة العالمية، خصوصا في إطار الجهود الرامية إلى مكافحة وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والتدرن الرئوي.

ويدعم المجتمع الدولي، من خلال البنك الدولي والاتحاد الأوروبي مبادرات الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا الهادفة إلى بناء السلام والاستقرار في البلدان الخارجة من صراعات، وتحديدًا عن طريق وضع برنامج تسريح وإعادة إدماج دولي، تقدر تكلفته بمبلغ ٥٠٠ مليون دولار، يجعل من الممكن توفير إطار عمل عالمي للجهود نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ وعن طريق إنشاء آلية تنسيق متضافرة فيما بين المانحين بغية تعبئة الموارد المتاحة؛ وعن طريق توفير محفل للتشاور الوطني والإقليمي.

ومن أجل ذلك، تسعى الجماعة إلى الحصول على دعم مستدام وثابت يسمح بالاستئناف السريع لأنشطة التنمية المستدامة التي تتضمن إشراك النساء والشباب، وهم الضحايا الرئيسيون لأهوال الحروب. وتؤمن الجماعة أن الوقت قد حان لزيادة تعزيز روابطها مع الأمم المتحدة وخصوصا في مجالي حفظ السلام ومنع الصراعات. وأود أن أعنتم هذه الفرصة لأكرر نداء الجماعة إلى أعضاء وهيئات وأجهزة الأمم المتحدة الذين لم يقيموا علاقات بعد مع

الموقرة التعاون المستمر والكامل من منظمة المؤتمر الإسلامي مع الأمم المتحدة في هذه الجهود الجديرة والنبيلة.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): وفقا لقرار الجمعية العامة ١٦١١/٥٥ المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ أعطي الكلمة الآن لأمين عام الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا.

**السيد كوسمي** (الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا) (تكلم بالفرنسية): يسرني أن أتقدم باسم الأمانة العامة للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا لأعرب عن تمانينا الحارة لكم، سيدي الرئيس، بانتخابكم الذي تستحقونه عن جدارة لرئاسة الجمعية العامة لمنظمتنا العالمية. كما نهنئ سلفكم بإدارته المستنيرة لأعمال هذه المنظمة النبيلة.

وأود أيضا أن أهنئ السيد كوفي عنان وأشجعه في تصميمه على جعل الأمم المتحدة أكثر فعالية حتى يمكنها أن تتصدى للتحديات التي تواجه عالمنا. وأشيد به بشكل أخص لاهتمامه الشخصي بالتوصل إلى حلول تفاوضية للمشاكل التي تواجه منطقتنا دون الإقليمية.

وأود كذلك أن أرحب بكل من الاتحاد السويسري وجمهورية تيمور - ليشتي الديمقراطية اللذين انضما مؤخرا إلى عضوية الأمم المتحدة.

تشكل تسوية الصراعات أحد المهام ذات الأولوية التي أوكلتها الأمم المتحدة إلى المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية عملا بالفصلين السادس والثامن من الميثاق. ومما يؤكد تلك الرؤية اتخاذ القرار ٢٢/٥٥ بشأن التعاون بين منظومة الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والقرار ١٦١١/٥٥ الذي منح تلك الجماعة مركز المراقب لدى الأمم المتحدة. وبينما يشكل هذان القراران الأساس الوطني الذي تركز عليه العلاقات بين مؤسستيهما،

الإقليمي، وبذلك تصبح الجماعة الاقتصادية واحدة من دعائم الاتحاد الأفريقي والمجتمع الاقتصادي الأفريقي.

ونأمل بشدة أن يتسع نطاق التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية ليشمل جميع مجالات التكامل الإقليمي. ومن وجهة النظر هذه، ناشد الجمعية العامة اتخاذ القرار A/57/L.25 الذي عرضه سفير جمهورية الكونغو، وهو من نود أن نعرب له عن تقديرنا بالنيابة عن الرئاسة الحالية للجماعة الاقتصادية. ونود أيضا أن نعرب عن عرفاننا إلى جميع البلدان التي أصبحت من ضمن مقدمي القرار.

**الرئيس:** (تكلم بالانكليزية): بموجب قرار الجمعية العامة ٦/٤٤ المؤرخ ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩، أعطي الكلمة الآن للمراقب عن مجلس أوروبا.

**السيد دي جونغ:** (مجلس أوروبا) (تكلم بالانكليزية): إنه لمن عظيم الشرف أن أحاطب الجمعية العامة للأمم المتحدة في النقاش بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى. وهذه هي المرة الثالثة التي يظهر فيها تقرير عن التعاون بين الأمم المتحدة ومجلس أوروبا على جدول أعمال الجمعية العامة.

ومع ذلك، فالتعاون بين الأمم المتحدة ومجلس أوروبا بعيد الأمد، وتعود بدايته إلى إنشاء المجلس عام ١٩٤٩. ويعكس تقرير الأمين العام (A/57/225) بصورة جيدة جدا أهمية ومجال التعاون الحالي بين مجلس أوروبا والأمم المتحدة ومعظم وكالاتها وهيئاتها المتخصصة. ويظهر ذلك التعاون في أفضل صورته في إبرام الاتفاقية الأوروبية بشأن حقوق الإنسان في روما عام ١٩٥٠ التي شكلت بالنسبة للحكومات الموقعة عليها في ذلك الوقت الخطوة الأولى صوب الإنفاذ الجماعي لبعض الحقوق المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وفي قرابة ٥٠ عاما منذ دخول الاتفاقية حيز النفاذ، نضجت الاتفاقية بحيث أصبحت

الجماعة أن يفكروا في إقامتها بغية مساعدة منطقتنا دون الإقليمية على تعزيز قدرتها فيما يتعلق بحفظ السلام والأمن والاستقرار والتنمية. ومن شأن التعاون الوثيق مع هيئات الأمم المتحدة - وتحديدًا مع الأمانة العامة - أن يساعد على زيادة تشغيل مجلس السلام والأمن التابع للجماعة الاقتصادية، مما يضمن رصد ومنع الصراعات الكامنة بصورة أفضل على مستوى منطقتنا دون الإقليمية.

وفي ذلك السياق، نود أن نرحب بإبرام بروتوكول لوساكا لاتفاقيات السلام في أنغولا أمس، ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، الذي يساعد ذلك البلد على طي صفحة محزنة من تاريخه وتكريس جهوده من أجل بناء السلام والمصالحة الوطنية وإعادة بناء البلد. وعلاوة على ذلك، نرحب بالتطور الإيجابي في الحالة في بوروندي، وبمحادثات بريتوريا المتعلقة باتفاقيات السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبتنفيذ اتفاق ليرفيل المتعلق بالتراجع بين تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى.

ويتذكر أعضاء الجمعية العامة أنه في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، قدم الأمين العام للجماعة الاقتصادية إحاطة إعلامية إلى مجلس الأمن بشأن الحالة السائدة في منطقتنا دون الإقليمية وأيضًا عن الآليات التي أنشأها الدول الأعضاء من أجل استعادة السلام والأمن والتنمية على الدوام. وفي تلك المناسبة، أكد مجلس الأمن مجددًا ضرورة ترويج وتعزيز الشراكة بين منظومة الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية فيما يتعلق بالسلام والأمن وأيضًا في مجال التكامل الاقتصادي. ولذلك فنحن واثقون من دعم المجتمع الدولي الذي سيمكن بلدان منطقتنا دون الإقليمية من تنفيذ البرامج التي وضعت وأن تستجيب لاحتياجات إعادة التعمير والانتعاش. ويمكن أيضًا تنفيذ هذا الدعم من المجتمع الدولي في سياق الولاية الجديدة المعهودة إلى جماعتنا الاقتصادية في تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا على المستوى

١١ أيلول/سبتمبر، فنجاً ثلاثياً للحرب على الإرهاب، يتمثل في تكثيف التعاون القانوني، وكفالة عدم إضرار التدابير المتخذة لمكافحة الإرهاب بحقوق الإنسان وحرياته الأساسية، وتعزيز الحوار بين الثقافات وبين الأديان.

وقد أتم الفريق المتعدد التخصصات المعني بالعمل الدولي لمكافحة الإرهاب الذي أنشئ منذ عامين الآن استكمال الاتفاقية الأوروبية لقمع الإرهاب لعام ١٩٧٧، وأقرت لجنة الوزراء في اجتماعها مؤخراً في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر مضمون بروتوكول جديد. وترد في هذا النص قائمة بالجرائم التي لا يجوز قط اعتبارها سياسية أو ذات دوافع سياسية، ويشمل الآن جميع الجرائم التي تشملها اتفاقيات الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب. علاوة على ذلك، فتح أمام الدول المتمتعة بمركز المراقب باب الانضمام لهذه الاتفاقية، وقد تقرر لجنة الوزراء أن تفتح بابها للدول الأخرى غير الأعضاء على أساس كل حالة على حدة. ويغطي أحد الأحكام إمكانية رفض تسليم المجرمين للبلدان التي يتعرضون فيها لخطر عقوبة الإعدام أو التعذيب أو السجن مدى الحياة بدون إفراج مشروط. وقد تقلصت بدرجة كبيرة احتمالات رفض التسليم استناداً إلى التحفظ على الاتفاقية، وستنظر آلية للمتابعة في حالات الرفض هذه.

غير أن من الأهمية القصوى ألا تقع قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون الأساسية ضحية للحرب على الإرهاب. ومن هذا المنطلق، اعتمدت لجنة الوزراء التابعة لمجلس أوروبا في ١١ تموز/يولية ٢٠٠٢، مبادئ توجيهية بشأن حقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب. وتشكل هذه المبادئ التوجيهية أول نص دولي يتوخى مساعدة الدول على إيجاد التوازن الصحيح بين متطلبات حماية المجتمع بكفاءة وبين حفظ الحقوق والحريات الأساسية. وقد لقيت المبادئ التوجيهية استقبلاً طيباً للغاية في عواصمنا الأوروبية وأشار إليها الأمين العام للأمم المتحدة في تقريره عن

ربما أقوى اتفاقية لحقوق الإنسان في الوجود وأكثرها فعالية. وهي ملزمة لجميع الدول الأعضاء في مجلس أوروبا التي قبلت كل منها الولاية الإلزامية للمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان. وذلك يعني أن ٨٠٠ مليون أوروبي يمكنهم الآن اللجوء إلى المحكمة في حالة انتهاك حقوقهم المحمية بموجب الاتفاقية شريطة أن يكونوا قد استنفدوا سبل الانتصاف الوطنية.

إن حماية حقوق الإنسان في مقدمة عمل مجلس أوروبا بوصفه منظمة تحدد المعايير. والقيم العالمية، بالصيغة التي حددتها وتحميها الأمم المتحدة، معبر عنها في الصكوك الرئيسية لمجلس أوروبا، مثل الميثاق الاجتماعي الأوروبي والاتفاقية الأوروبية لمنع التعذيب والمعاملة أو العقوبة اللاإنسانية أو المهينة. إن حماية وتدعيم حقوق الإنسان مهمتان ضروريتان لا غنى عنهما تتطلبان جهوداً دؤوبة من التعاون الدولي على المستويين العالمي والإقليمي. وعلى الرغم من أن جهودنا تركز على أوروبا، إلا أننا مستعدون للإسهام في عمل الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية المعنية. وأود أن أذكر على وجه الخصوص تعاوننا الممتاز مع كل من مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين في العديد من المسائل الرئيسية المتعلقة بحماية حقوق الإنسان ومعاملة الراغبين في الحصول على حق اللجوء، والمشردين في أوروبا.

وفي عالم يتصف بالعولمة، تصبح القارات والبلدان أكثر اعتماداً بعضها على بعض مما يتطلب تعاوناً متزايداً على عدة مستويات وفي مناطق متعددة.

ويتهددنا الآن خطر جسيم من جانب الإرهاب الدولي، الأمر الذي يتطلب تعاوناً مكثفاً بين الحكومات والمنظمات. وقد بذل مجلس أوروبا قصارى وسعه لمجابهة هذه الأخطار. وقد اعتمدت لجنة الوزراء في أعقاب

الوزاري لمجلس أوروبا الذي عقد منذ أسبوعين أعربوا عن أسفهم لأن الظروف في الوقت الحاضر لا تسمح بعد اعتماد توجيه دعوة رسمية إلى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية للانضمام إلى مجلس أوروبا وذلك لعدم إقرار الميثاق. وشجع الوزراء جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية على التوصل إلى اتفاق بشأن هذه المسألة وحثوها على الوفاء بالتزامها إزاء المبادئ التي وضعها مجلس أوروبا بالامتثال لجميع التزاماتها الدولية، ولا سيما بالتعاون الكامل مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. ويجري رصد تطورات الحالة بشكل منتظم من جانب مجلس أوروبا، استناداً بصفة خاصة على تقارير المبعوث الخاص للأمين العام إلى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

ويقوم مجلس أوروبا بالفعل على نحو نشط بتنفيذ برامج للتعاون مع جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وتقديم المساعدة لها من أجل إعداد البلد للانضمام إلى عضويته. ونرجو أن يتسنى لهذا البلد الانضمام إلى منظماتنا في أقرب وقت ممكن.

ويتواصل التعاون بين مجلس أوروبا وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو في مجالات هامة مختلفة. وقد قدم مجلس أوروبا الدعم فيما يتعلق بوضع الإطار الدستوري، وحقوق الإنسان، والإصلاح القانوني، والديمقراطية المحلية، والتعليم. وبناء على طلب من البعثة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا اضطلع مجلس أوروبا مرة أخرى بمسؤولية مراقبة العملية الانتخابية في كوسوفو في تشرين الأول/أكتوبر الماضي. واعتُبرت الانتخابات ناجحة ومتفقة إلى حد كبير مع المعايير الدولية.

ويعرب مجلس أوروبا عن التزامه الشديد بتهيئة الأوضاع اللازمة للاستقرار والتطور الديمقراطي في جنوب شرق أوروبا. وهو يسهم بشكل نشط في تنفيذ اتفاق أوهريد، الذي أرسى أساساً راسخاً للتنمية السلمية في

“التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي” (الوثيقة A/57/183/Add.1).

ولدى مجلس أوروبا اعتقاد راسخ بأن الحوار بين الثقافات وبين الأديان يمكن أن يسهم في الحد من بعض أسباب الإرهاب ومن الدعم الذي يمكن أن يفيد منه. وقد بدأ مجلس أوروبا عدة مشاريع مصممة لتعزيز هذا الحوار. وأود أن أسترعي اهتمامكم بصفة خاصة إلى خطة مدتها سنتان للحوار بين الثقافات ومنع نشوب الصراعات تحدد مجموعة كاملة من الأنشطة والبرامج الرامية إلى حفز الحوار، بهدف تعزيز التفاهم وتجنب الصدامات بين الحضارات المختلفة. وفي هذا السياق، نعكف أيضاً على تعزيز تعاوننا مع جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي. وقد بذل مركز الشمال - الجنوب التابع لمجلس أوروبا أيضاً جهوداً واسعة لتوسيع نطاق هذا الحوار في حوض البحر المتوسط.

ومن دواعي سعادتي أن أبلغكم بأن اليوسنة والهرسك أصبحت في نيسان/أبريل الماضي الدولة العضو الحادية والأربعين في مجلس أوروبا. وقد تعاون مجلس أوروبا وبعثة الأمم المتحدة في اليوسنة والهرسك وتشاورا بشأن الإصلاح السياسي والإداري والقانوني في هذا البلد. وقدمت الأمم المتحدة كثيراً من الدعم لانضمامه إلى مجلس أوروبا. ويهدف العمل الحالي لمجلس أوروبا إلى مساعدة اليوسنة والهرسك على الامتثال للالتزامات التي قبلها هذا البلد لدى انضمامه. وتتعلق هذه الالتزامات العديدة بتنفيذ اتفاق دايتون للسلام، والاحترام الكامل لمعايير مجلس أوروبا الخاصة بالديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون وتعزيز المؤسسات الديمقراطية على مستوى الدول.

وفي أيلول/سبتمبر، أوصت الجمعية البرلمانية بأن تصبح جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية عضواً في مجلس أوروبا بمجرد اعتماد برلماني صريحا والجيل الأسود للميثاق التأسيسي. بيد أن وزراء الدول الأعضاء في الاجتماع

ولا يزال مجلس أوروبا ملتزماً باستعادة الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون إلى جمهورية الشيشان في الاتحاد الروسي. ولا يمكن تسوية هذا الصراع إلا بحل سياسي. وينشط مجلس أوروبا بنشاط في تقديم الدعم لجميع الجهود في هذا الاتجاه.

منذ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، وفر موظفو مجلس أوروبا خبرة استشارية لمكتب الممثل الخاص لرئيس الاتحاد الروسي لكفالة حقوق الإنسان والحقوق المدنية والحريات في الجمهورية الشيشانية. وعملت الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا أيضاً في الفريق العامل المشترك، مع مجلس الدوما المعني بشيشانيا، الذي يسر وقدم التأييد للمبادرة الرامية إلى التوصل إلى حل سياسي للصراع.

ويدين مجلس أوروبا كل الإدانة جميع الأنشطة الإرهابية، وعلى وجه الخصوص ذلك النوع من الأنشطة الذي أدى مؤخرًا إلى فقد أرواح في مسرح موسكو. وفي الوقت نفسه، يحث مجلس أوروبا السلطات الروسية على الامتثال للمبادئ التوجيهية الخاصة بحقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب لكفالة التوازن بين متطلبات الأمن والحرية، والتمسك بمبدأ تناسب أي استخدام للقوة مع حماية حقوق الإنسان.

نحن نتابع بقلق متزايد ما للصراع في الشيشان من آثار على جورجيا. وفي الوقت الراهن، فإن العلاقات بين روسيا وجورجيا تتسم بالتوتر. علماً بأن تفاقم عدم الاستقرار في جورجيا، التي تشعر فعلاً بالانزعاج إزاء الصراعات التي لم تحل في أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية، هو أمر يهدد بعرقلة الإصلاح الديمقراطي. وقد قام مؤخرًا وفد من الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا بزيارة وادي بانكيسي، ووضع اقتراحات محددة من أجل التعاون بين جورجيا وروسيا. ولهذا، عين الأمين العام لمجلس أوروبا مؤخرًا ممثلاً خاصاً في تبليسي. وهو سيعمل على تعزيز تنمية التعاون الممتاز القائم

جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة في المستقبل. كما يسهم المجلس أيضاً في أعمال ميثاق تحقيق الاستقرار لجنوب شرق أوروبا في المجالات المتعلقة بالفساد والجريمة المنظمة وغسل الأموال والهجرة واللاجئين والجنسية وتدريب الشرطة، وبكفالة كفاءة القضاء واستقلاله.

ويعلق مجلس أوروبا قيمة كبرى على تعاونه مع مركز الأمم المتحدة لمنع الجريمة الدولية في مجال محاربة الجريمة المنظمة والفساد والاتجار بالبشر. وقد تصدى مجلس أوروبا لهذه المشاكل والمشاكل المرتبطة بها باعتماد واستكمال عدة اتفاقيات من قبيل الاتفاقية الأوروبية لمكافحة غسل الأموال والاتفاقيتين الجنائيتين والمدنية لمكافحة الفساد.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، فتح مجلس أوروبا باب التوقيع على أول اتفاقية دولية للجرائم الحاسوبية. وتغطي الاتفاقية ثلاثة مواضيع رئيسية هي المواءمة بين القوانين الوطنية التي تحدد الجرائم، وتعريف إجراءات التحقيق والمحاكمة المناسبة للتعامل مع الشبكات العالمية، وإقامة نظام سريع وفعال للتعاون الدولي. وقد أسرع مجلس أوروبا بالرد على بعض أشكال جديدة للجريمة الإلكترونية، وعلى وجه التحديد للأفعال المتسمة بالعنصرية أو كراهية الأجانب المرتكبة من خلال نظم الحواسيب. وهكذا في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر، اعتمدت لجنة الوزراء بروتوكولاً لاتفاقية الجرائم الحاسوبية فيما يتعلق بهذه الأفعال، سيفتح باب التوقيع عليه في أوائل العام القادم. وكل هذه الصكوك مفتوحة لانضمام الدول غير الأعضاء.

علاوة على ذلك، أود أن أبلغكم بأن مجلس أوروبا عاكف حالياً على دراسة إمكانية إعداد اتفاقية بشأن الاتجار بالبشر، ستكون مكملة لبروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية.

الأوروبي، موقفا واضحا. وهنا، أشير إلى جهودنا لتعزيز الإلغاء العالمي لعقوبة الإعدام. وقد تحقق في أوروبا المزيد من التقدم في هذا الأمر في أيار/مايو ٢٠٠٢، عندما اعتمدت لجنة وزراء مجلس أوروبا، في اجتماعها في فيلنيوس البروتوكول رقم ١٣ الملحق بالاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، بشأن إلغاء عقوبة الإعدام في كل الظروف. ووقعت عليها ٣٦ دولة عضوا، وهذا رقم قياسي لصك قانوني يفتح باب التوقيع عليه. والجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا لا تزال ملتزمة على وجه الخصوص بإلغاء عقوبة الإعدام. وقد طلبت الجمعية، استنادا إلى قرارها الصادر في حزيران/يونيه من العام الماضي فرض وقف اختياري للإعدام كخطوة أولى لتحقيق الإلغاء التام لعقوبة الإعدام في الدول المراقبة التي لا تزال تمارس عقوبة الإعدام. ونحن نأمل أن تكون هذه خطوة حاسمة نحو الإلغاء العالمي لهذه العقوبة.

ولا يزال مجلس أوروبا نشطا بشكل خاص في مكافحة العنصرية وكرهية الأجانب، وعليه، فقد أسهم إسهاما مهما في المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية الذي عقد في دربان العام الماضي. وعلى سبيل المتابعة، اعتمدت لجنة الوزراء في حزيران/يونيه الماضي نظاما أساسيا جديدا للمفوضية الأوروبية لمناهضة العنصرية والتعصب، الأمر الذي يعزز دورها بصفتها هيئة مستقلة لرصد حقوق الإنسان المعنية بالمسائل المتعلقة بالعنصرية والتمييز العنصري. واعتمدت المفوضية برنامج عمل يشكل الأساس لمساهمتنا في تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية.

وفي أيار/مايو من هذا العام، شارك مجلس أوروبا مشاركة فعالة في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بالطفل. وتعاون المجلس في إعداد مساهمته، تعاوننا وثيقا مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف). وبالإضافة إلى هذا، عملنا مع اليونيسيف في الإعداد للمؤتمر العالمي الثاني لمكافحة الاستغلال الجنسي للأطفال لأغراض تجارية، الذي

فعلا بين مجلس أوروبا وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا.

ويسعى مجلس أوروبا إلى الإسهام في جهد تسوية الصراعات في "مجالات التفوق" الطويلة الأمد الخاصة بنا - وذلك بإقامة شراكات مع المجتمع المدني ووضع الخبرة القانونية الأوروبية ذات الصلة تحت تصرف المفاوضين عن طريق لجنتنا الخاصة بتحقيق الديمقراطية من خلال القانون، أي لجنة فينيسيا. ولا يخفى أن التقدم نحو تطبيع الحالة في منطقة غالي ليس من شأنه أن ييسر عودة المشردين، فحسب، وإنما من شأنه أيضا أن يوسع إمكانيات العمل مع المجتمع المدني. ويقيم مجلس أوروبا علاقة تعاونية عملية جيدة مع وكالات الأمم المتحدة المتخصصة، مثل مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بشأن العودة الطوعية للسكان المسختين الذين سبق ترحيلهم، واستعادة حقوق الملكية في سياق مسألة أوسيتيا الجنوبية والمسائل الأخرى.

ويولي مجلس أوروبا أهمية كبرى للمحكمة الجنائية الدولية: وقد وقعت حتى الآن ٤٢ دولة عضوا في مجلس أوروبا على نظام روما الأساسي، وصدقت ٣٣ منها عليه. وكان المجلس نشطا للغاية في تعزيز التصديق. وفي نيسان/أبريل، أصدرت لجنة الوزراء إعلانا يدعو الدول الأعضاء والدول غير الأعضاء لأن تصبح أطرافا في النظام الأساسي. وأصدرت الجمعية البرلمانية مؤرخا، من جانبها، قرارا دعت فيه كل الدول الأعضاء والدول المراقبة بمجلس أوروبا إلى اتخاذ موقف مشترك لضمان الأداء الفعال للمحكمة، وإلى الامتناع عن أية أعمال قد تخل بكرامتها. وشجعتها الجمعية البرلمانية أيضا على التعاون وتقديم المساعدة الضرورية من أجل ضمان الأداء الفعال للمحكمة في أقرب وقت ممكن.

وأود أن أستفرد مجالا آخر من مجالات حقوق الإنسان اتخذ فيه مجلس أوروبا، جنبا لجنب مع الاتحاد

والتوجه السياسي لتعاوننا مع الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في أوروبا يحدده إلى حد بعيد الاجتماع الثلاثي الرفيع المستوى السنوي، الذي تستضيفه، بالتناوب، الأمم المتحدة، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومجلس أوروبا. ويشترك في تلك الاجتماعات ممثلون من المفوضية الأوروبية، والمنظمة الدولية للهجرة ولجنة الصليب الأحمر الدولية. وهي تساعد على تحسين التنسيق والتعاون في المجالات ذات الاهتمام المشترك، وعلى الأخص فيما يتعلق بمنع نشوب الصراعات وأنشطة بناء السلام في أوروبا. ونحن نتطلع إلى المشاركة والمساهمة في الاجتماع الثلاثي الرفيع المستوى السنوي القادم المقرر أن يقوم بتنظيمه مكتب الأمم المتحدة في جنيف في شباط/فبراير ٢٠٠٣.

ويشمل التعاون بين الأمم المتحدة ومجلس أوروبا طائفة واسعة من المجالات، لن يكون من الممكن ذكرها جميعا هنا. والأمثلة التي أعطيها قد تكفي للتدليل على أن التعاون والتنسيق قد زادا زيادة كبيرة في السنوات القليلة الماضية. وبالتالي، فإننا نتطلع إلى مواصلة تعاوننا مع الأمم المتحدة في جهودنا لتعزيز السلم والاستقرار في أوروبا وفي غيرها.

**الرئيس (تكلم بالانكليزية):** وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٠١١ (د-٢٠) المؤرخ ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٥ والمقرر ٤٧٥/٥٦ المؤرخ ١٥ آب/أغسطس ٢٠٠٢، أعطي الكلمة للمراقب للاتحاد الأفريقي.

**السيد نغونغ (الاتحاد الأفريقي) (تكلم بالفرنسية):** إن من دواعي الشرف لي والسعادة الحقيقية أن أتكلم لأول مرة بالنيابة عن الاتحاد الأفريقي في هذه الجمعية. وفي البداية أتقدم بتباني الحارة إليكم، سيدي، بانتخابكم رئيسا للجمعية. وأرجوا أن تظمنوا إلى أن الاتحاد الأفريقي يقف

عقد في يوكوهاما في كانون الأول/ديسمبر الماضي. وبناء على طلب اليونيسيف نظمنا اجتماعا تحضيريا إقليميا أوروبا في بودابست في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١.

وقد أسهم مجلس أوروبا أيضا إسهاما فعالا في مؤتمر قمة جوهانسبرغ بشأن التنمية المستدامة. وفي رسالة سياسية موجهة إلى المؤتمر، أكدت لجنة وزراء مجلس أوروبا مجددا التزامها بالمبادئ التي ووفق عليها في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، الذي عقد في ريو دي جانيرو في ١٩٩٢، واعترفت بدور ومسؤوليات أوروبا في تعزيز تلك المبادئ، وتحقيق تنمية أكثر توازنا، والنهوض بالتعليم، والصحة والثقافة والتنمية الاجتماعية، وتعزيز الحكم السليم والعمليات الديمقراطية. وأعلنت أيضا استعدادها للتعاون مع الأمم المتحدة لتحقيق تلك الأهداف. ومجلس أوروبا ملتزم بالمضي قدما بخطة التنمية المستدامة، وعلى الأخص بتعزيز التوقيع والتصديق على الصكوك القانونية الدولية والإقليمية ذات الصلة، وعلى وجه الخصوص، بروتوكول كيوتو الملحق باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ.

ومن الأحداث المهمة التي وقعت منذ دورة الجمعية العامة الأخيرة، والتي شاركت فيها منظماتنا، اجتماع العمل لمثلي الآليات الإقليمية، الذي نظمته مجلس أوروبا في ستراسبورغ في تشرين الأول/أكتوبر. وقد كان الاجتماع متابعة لإعلان فيلنيوس بشأن التعاون الإقليمي وتعزيز الاستقرار الديمقراطي في أوروبا الكبرى، الذي اعتمده لجنة وزرائنا في ليتوانيا في أيار/مايو ٢٠٠٢. وركز اجتماع ستراسبورغ على الآليات الإقليمية باعتبارها عوامل لتعزيز الاستقرار الديمقراطي والمعايير الأوروبية، وعلى التعاون في مجالات مثل حقوق الإنسان، وحكم القانون، ومكافحة الإرهاب، والديمقراطية المحلية والتعاون عبر الحدود.

الأفريقي، السيد عمارة عيسى، لأن ينشئ هيكل اللجنة مع مواصلة التعامل مع المشاكل العاجلة التي تواجه أفريقيا، والتي تشمل حالات الصراع عبر القارة.

ولا يزال منع نشوب الصراعات وإدارتها وتسويتها أولوية للمنظمة. وكما يعلم الجميع تقريبا، إن استمرار بؤر التوتر الساحنة وتكرار نشوب الصراعات في أفريقيا يعوق تنمية القارة على نحو خطير. وإذ تعي جمعية الاتحاد الأفريقي بهذه الحقيقة قررت، في دورتها الأولى، إنشاء مجلس للمسلم والأمن. واعتمد بروتوكول بشأن إنشاء ذلك المجلس في ديربان وأصدرت مناشدة للدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي للتصديق على ذلك البروتوكول بالذات لضمان دخوله حيز النفاذ سريعا.

وإنشاء هيكل اللجنة، وكذلك هيكل مجلس السلم والأمن والهيئات الأخرى للاتحاد الأفريقي، مهمة صعبة ودقيقة يتوقف عليها مستقبل الاتحاد وسلامة أداؤه. ولن يستطيع الاتحاد الوفاء بتوقعات الأفرقة كما ينبغي ما لم يبن على أسس قوية. ولكي يؤدي الاتحاد الأفريقي مهمته بصورة ناجحة، يحتاج إلى المساعدة من الشركاء، ولا سيما الأمم المتحدة.

واسمحوا لي أن أرحب بالمساعدة التي قدمتها الأمم المتحدة بالفعل للاتحاد الأفريقي اليافع. والواقع، أنه أثناء كلامي هذا أمام جمعيتكم، يوجد وفد للأمم المتحدة بقيادة الأمين العام المساعدة للشؤون السياسية في أديس أبابا ليقيم، بالتعاون مع لجنة الاتحاد الأفريقي، نوع المساعدة التي ستحتاج إليها اللجنة في سياق التعاون بين المؤسستين.

ومع ميلاد الاتحاد الأفريقي، اتخذ القادة الأفارقة قرارا رئيسيا يرمي إلى القضاء على الفقر وإبعاد التخلف الإنمائي عن القارة. وفي هذه المرة، لم يأت قادة أفريقيا وأيديهم فارغة أمام المجتمع الدولي، بل معهم برنامج عمل

على أهبة الاستعداد لدعمكم في العمل الشاق المنتظر، وفي الوصول بهذه الدورة إلى خاتمة ناجحة.

وأغتنم هذه الفرصة لأشكر الذين تكلموا قبلي بعبارات التشجيع والدعم للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في جهودهما الرامية إلى تعزيز تعاونهما في سياق شراكة ذات فائدة مشتركة. وأود على وجه التخصيص أن أذكر الممثل الدائم لجنوب أفريقيا، وهو ممثل رئيس الاتحاد الأفريقي الحالي، وقد عرض مشروع القرار المتعلق بالتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

وتقرير الأمين العام، الوثيقة A/57/351 المؤرخ ٢٦ آب/أغسطس ٢٠٠٢، يحدد بوضوح أعمال وإنجازات الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية خلال الفترة قيد النظر، وبصورة رئيسية في المجالات السياسية والاقتصادية، وفيما يتعلق بحفظ السلام، والشؤون الإنسانية، وحقوق الإنسان، والصحة، والبيئة. ويؤكد التقرير العلاقات الممتازة التي اتسم بها التعاون بين المؤسستين. ونحن سعداء بذلك ونأمل أن يستمر هذا التعاون بهذه الطريقة.

وبعد حوالي أربعين سنة من وجود منظمة الوحدة الأفريقية - اضطلعت خلالها بدور حاسم وخاص للغاية في تحرير قارتنا، وتأكيد هوية مشتركة لبنينا، وتحقيق وحدة قارتنا وتحرير الشعوب الأفريقية - تولى الاتحاد الأفريقي المسؤولية في ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٢ في ديربان، جنوب أفريقيا، للاضطلاع بمهمة أكثر مشقة مع وجود العديد من التحديات التي عليه أن يواجهها.

ومنذ مؤتمر قمة ديربان، أصبح الاتحاد الأفريقي حقيقة يجب أن تأخذها الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بعين الاعتبار. واعتمدت جمعية الاتحاد في دورتها الأولى قرارات هامة، بما فيها قرارات تتعلق بالفترة المؤقتة. ففيما يتعلق بالفترة المؤقتة، فوضت الجمعية الرئيس المؤقت للجنة الاتحاد

البلدان الأفريقية تخر على ركبتها، ومشكلة اللاجئين والمشردين داخليا، ومكافحة الإرهاب التي أصبحت اليوم الشاغل رقم واحد للمجتمع الدولي، كلها في جدول أعمال الاتحاد الأفريقي.

وفي ما يتعلق بمكافحة الإرهاب، أود أن أؤكد أن أفريقيا لم تنتظر أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ لكي تنظم، على مستوى القارة، مكافحة الإرهاب الدولي. ففي أعقاب الهجمات الإرهابية التي ارتكبت في كينيا وتزانيا في سنة ١٩٩٨، اعتمد رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية الذين اجتمعوا في الجزائر في تموز/يوليه ١٩٩٩، اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية بشأن منع ومكافحة الإرهاب. وقد صادقت البلدان الأفريقية على تلك الاتفاقية وستدخل حيز النفاذ في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢.

وفي مؤتمر قمة ديربان التاريخي، نظرت جمعية الاتحاد الأفريقي جميع المسائل التي تكلمت عنها، واتخذت قرارات هامة لوضع نهاية لتلك الويلات. ومن الواضح أنه لا يمكن حل جميع هذه المشاكل إلا بالتنسيق والتعاون الدوليين. ومن جانبه، لا يزال الاتحاد الأفريقي مستعدا للتعاون مع الأمم المتحدة في جميع المجالات ذات الاهتمام المشترك.

**الرئيس (تكلم بالانكليزية):** لقد استمعنا للمتكلم الأخير في المناقشة العامة بشأن البند ٢٢ والبنود الفرعية (أ) إلى (ق) من جدول الأعمال.

الآن أعطي الكلمة لممثل أرمينيا.

**السيد إيبليان (أرمينيا) (تكلم بالانكليزية):** بوصفي الرئيس الحالي لمنظمة التعاون الاقتصادي للبحر الأسود، أود أن اقترح التنقيحات التالية على مشروع القرار A/57/L.11.

في الفقرات ١ و ٤ و ٩ ينبغي أن تستبدل كلمة "ترحب" بالكلمتين "تحيط علما".

منظم تماما، يسمى عموما بالشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا. والشراكة الجديدة، التي تهدف إلى تجاوز التخلف الذي يفصل أفريقيا عن البلدان المتقدمة النمو، تركز الاهتمام على المجالات التالية: السلم والأمن، والديمقراطية والحكم الصالح، وحقوق الإنسان، والصحة، والزراعة، والديون. وقد أسس هذا البرنامج على رؤية مشتركة وعلى تصميم قوي للقادة الأفارقة على وضع بلدانهم فرديا وجماعيا على طريق النمو والتنمية المستدامة، حتى لا تُترك أفريقيا جانبا بعد الآن خارج عملية العولمة.

والشراكة الجديدة، الأداة التي صاغتها أفريقيا لتحرير نفسها من قيود التخلف الإنمائي، وجدت استقبالا حسنا من مؤتمر قمة مجموعة الثمانية، والاتحاد الأوروبي، والمجتمع الدولي والمناخين. وفي المؤتمرات الدولية الرئيسية مثل مونتيري، والدوحة وجوهانسبرغ، اجتذبت تنفيذ الشراكة الجديدة دعما دوليا. والجمعية العامة، التي خصصت يوم ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ بأكمله للشراكة الجديدة، اعتمدت القرار ٥٧/٢، الذي يدعو منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، وعلى وجه الخصوص البلدان المانحة، إلى المساعدة على تنفيذ الشراكة الجديدة. وما يهمننا وما نتمناه ألا يكون الدعم الذي أعرب عنه للشراكة الجديدة في تلك المؤتمرات مجرد عبارات ورعة، ولكن أن تنفذ حقا القرارات والتوصيات التي اتخذت في مونتيري والدوحة وجوهانسبرغ.

والاتحاد الأفريقي، الذي خلف منظمة الوحدة الأفريقية، ورث أصول المنظمة وخصومها. ويعتزم الاتحاد أن يفي بالتزاماته وأن يتابع التعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وأن يواصل دعم مبادراتها الرامية إلى الإسراع باندماج قارتنا وتحويل أفريقيا إلى قارة قوية. غير أن مشكلة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وغيره من الأمراض المعدية الأخرى مثل السل والملاريا التي تهللك مواطنينا في أرجاء أفريقيا، ومسألة الديون الخارجية التي جعلت بعض

“أن ينظر بجدية في زيادة”، وفي الفقرة ٧، ينبغي استبدال كلمة “المساهمة” بالكلمتين “أن تنظر بجدية في المساهمة” وفي الفقرة ١١، ينبغي حذف الكلمة “أسره”. وفي الفقرة ١٣ يجب استبدال كلمتي “أمل كفالة” بكلمتي “أمل تشجيع”. وفي الفقرة ١٤، ينبغي أن تستبدل الكلمات “تطلب إلى الأمين العام” بالكلمات “تطلب إلى المجتمع الدولي”، والكلمات “أن يدعم الجماعة” بالكلمات “أن ينظر في دعم الجماعة”.

نشكر جميع الشركاء على احترامهم وتعاونهم خلال المفاوضات بشأن مشروع القرار هذا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل لبنان.

السيد دياب (لبنان): بصفة لبنان رئيساً للمجموعة العربية لهذا الشهر، يشرفني أن أتقدم باسم مجموعة الدول العربية بالمراجعة الشفوية لمشروع القرار A/57/L.32 على النحو التالي:

في الفقرة الأخيرة من الديباجة ينبغي أن تضاف كلمة “المشتركة” بحيث يكون نصها كما يلي: “وإذ تسلم بالحاجة إلى زيادة توثيق التعاون بين منظومة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ومنظوماتها المتخصصة في تحقيق الغايات والأهداف المشتركة للمنظمتين”.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل شيلي.

السيد فالديز (شيلي) (تكلم بالاسبانية): لقد ظل مشروع القرار A/57/L.38 موضوع مشاورات غير رسمية شملت وفوداً عديدة. ويعبر النص الذي جرى تعميمه عن النتائج التي أسفرت عنها هذه المشاورات، وسأشرع الآن بتقديم عدد من التعديلات الشفوية فيما يتعلق به.

في الفقرة ٥، يجب إدخال كلمة “خصوصاً” بعد كلمة “مبادرات”.

في الفقرتين ١١ و ١٢ ينبغي استبدال عبارة “الأمين العام لمنظمة التعاون الاقتصادي للبحر الأسود” بعبارة “منظمة التعاون الاقتصادي للبحر الأسود”.

وبهذه التغييرات، يأمل مقدمو مشروع القرار أن يعتمد مشروع القرار دون تصويت.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل الكونغو.

السيد ماكيات سافويسسي (الكونغو) (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن الجماعة الاقتصادية لدول أفريقيا الوسطى، أتشرف بعرض التنقيحات الشفوية لمشروع القرار A/57/L.25 بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول أفريقيا الوسطى.

تتصل التنقيحات بكل من الفقرات الديباجية والتنفيذية للمنطوق. وتظهر التنقيحات للديباجة في الوثيقة التي وزعت في قاعة الجمعية العامة. وأود أن أشير إلى أنه حتى هذه اللحظة لم يكتمل النص المنقح إلا في الصيغة الانكليزية.

وفيما يتعلق بالديباجة، بعد الفقرة الثانية عشرة من الديباجة، أدخلنا أربع فقرات جديدة هي الواردة في الوثيقة التي وزعت على الوفود. ففي الفقرة الثانية عشرة من الديباجة، ينبغي إلغاء كل النص الوارد بعد كلمتي “جميع الأطراف”.

وفي ما يتعلق بالمنطوق، من الفقرة ٣ ينبغي استبدال عبارة “تدعو تلك الدول” بعبارة “تدعو الدول”، والكلمتين “وسط أفريقيا” بكلمة “الجماعة”. في الفقرة ٦، ينبغي استبدال الكلمتين “أن يزيد” بالكلمات

(تكلم بالانكليزية)

الشامل للتجارب النووية، حاسم في إيجاد نظام الرقابة  
الشامل للتحقق من الامتثال للمعاهدة.

ينبغي أن تصبح الفقرة ٣ كما يلي:

ولقد رحبنا سابقا باعتماد اتفاق الشراكة بين اللجنة  
التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية  
والأمم المتحدة وكذلك احتتام اتفاقات التعاون مع وكالات  
وبرامج الأمم المتحدة المتخصصة. وبحسب وجهة نظر الاتحاد  
الأوروبي، تشير المعاهدة إلى خطوة مهمة وملموسة نحو عدم  
الانتشار ونزع السلاح وفقا للمادة السادسة من معاهدة  
عدم انتشار الأسلحة النووية. وان معاهدة عدم الانتشار هي  
الآن وستظل حجر الزاوية لنظام عدم الانتشار الشامل  
والركيزة الأساسية لمتابعة نزع السلاح النووي.

“تقرر السماح بتداول الوثائق الرسمية  
للاتحاد البرلماني الدولي في الجمعية العامة على ألا  
تترتب نتائج مالية من جراء ذلك على الأمم  
المتحدة؛ وألا يشكل هذا سابقة بالنسبة إلى  
المنظمات الأخرى ذات مركز المراقب”.

(تكلم بالاسبانية)

وسيصوت الاتحاد الأوروبي لصالح مشروع القرار  
المعنون “التعاون بين الأمم المتحدة واللجنة التحضيرية  
لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية” وفقا للبند  
٢٢ (ف) من جدول الأعمال.

أود مرة أخرى، أن أشكر مقدمي مشروع القرار  
والوفود الأخرى على تعاونهم. وأقدم مشروع القرار هذا  
ليتم اعتماده بتوافق الآراء.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أدعو الآن الممثلين  
الذين يودون تناول الكلام تعليلا للتصويت أو الموقف قبل  
اتخاذ الاجراء بشأن مشاريع القرارات المعروضة على  
الجمعية.

السيد شاخام (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية): يؤيد  
وفد إسرائيل توافق الآراء بشأن مشروع القرار المتعلق  
بالتعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية للسنة  
التاسعة على التوالي. وإننا نقوم بذلك بدافع من الرغبة في  
تحقيق السلام مع جيراننا، وكلهم أعضاء في جامعة الدول  
العربية. وتؤيد إسرائيل التعاون بين الأمم المتحدة وشتى  
المنظمات الإقليمية، بما فيها جامعة الدول العربية. وفي  
الواقع، يركز هذا التعاون على أحكام ميثاق الأمم المتحدة.

السيد وغسبورغ (الدانمرك) (تكلم بالانكليزية):  
يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وقد أعربت  
عن تأييد هذا البيان أيضا بلدان أوروبا الوسطى والشرقية  
المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي وهي إستونيا، وبلغاريا، وبولندا،  
والجمهورية التشيكية، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، ولاتفيا،  
وليتوانيا، وهنغاريا والبلدان المنتسبة تركيا، وقبرص ومالطة،  
وكذلك بلدا الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة في المنطقة  
الاقتصادية الأوروبية، آيسلندا والنرويج.

ومشروع القرار A/57/L.32 هو أول مشروع قرار  
بشأن مسألة تتعلق بالشرق الأوسط وتبت فيه الجمعية العامة  
في دورتها السابعة والخمسين. ويسرنا أن يتم اعتماد مشروع  
القرار بتوافق الآراء. وبالانضمام إلى توافق الآراء، نود أن  
نبين لكل الأطراف عن استعدادنا لتجنب أي خلاف غير  
ضروري في المنتديات الدولية والتشديد على الحاجة إلى

يود الاتحاد الأوروبي أن يعرب عن أسفه لأنه لن  
يتسنى اعتماد مشروع القرار A/57/L.40 بتوافق الآراء.  
ويعلق الاتحاد الأوروبي أهمية كبرى على دخول معاهدة  
الحظر الشامل للتجارب النووية حيز التنفيذ بشكل مبكر،  
ويجد أن عمل اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر

وتشدد إسرائيل أنها فيما تدافع عن أرواح مواطنيها، تواصل الكفاح من أجل السلام وستواصل العمل لتعزيز المصالحة بينها وبين العالم العربي. ولكن، مع الأسف، فإن لجامعة الدول العربية أهدافا وأغراضا وسياسات معينة تتنافى ومقاصد ومبادئ الأمم المتحدة وميثاقها.

وإن العداة الذي تظهره جامعة الدول العربية وتفصح عنه باستمرار، والمشتعل على تاريخ من الدعم للتدابير القسرية الاقتصادية والعسكرية تجاه دولة عضو في هذه المنظمة، يتعارض بشكل واضح والقانون الدولي والمبادئ التي أنشئت الأمم المتحدة من أجلها. واسمحوا لي أن أذكر هذه الجمعية أن أكثر من نصف أعضاء جامعة الدول العربية يعتبرون أنفسهم في حالة حرب مع إسرائيل ويدعون لتدميرها. في حين أننا نحترم أهمية التعاون في سبيل تعزيز الأهداف المتبادلة والمتشاطرة للأمم المتحدة ومنظمات إقليمية مختلفة، ونتوقع من الأمم المتحدة أن تعارض وتقاوم سياسات جامعة الدول العربية التي تتناقض في الأساس ومبادئ الميثاق التي تتضمن، في جملة أمور أخرى، واجب حل كل النزاعات بالوسائل السلمية.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): تبت الجمعية الآن في مشاريع القرارات A/57/L.11 بصيغته المنقحة شفويا؛ و A/57/L.16؛ و A/57/L.18 بصيغته المنقحة شفويا؛ و A/57/L.21؛ و A/57/L.22؛ و A/57/L.24؛ و A/57/L.25؛ و بصيغته المنقحة شفويا؛ و A/57/L.26؛ و A/57/L.28؛ و A/57/L.29؛ و A/57/L.30؛ و A/57/L.31؛ و A/57/L.32؛ و بصيغته المنقحة شفويا؛ و A/57/L.38؛ و بصيغته المنقحة شفويا؛ و A/57/L.39 بصيغته المنقحة شفويا؛ و A/57/L.40.

مشروع القرار A/57/L.11 معنون "التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي للبحر الأسود". وقبل البت في مشروع القرار أود أن أعلن أنه منذ عرض

ممارسة ضبط النفس، سواء في لغة مشاريع القرارات التي ستقدم وفي كل البيانات ذات الصلة. لا يمكننا إعادة بث الثقة والإيمان في الشرق الأوسط عن طريق الدخول في مهاترات خلال مناقشاتنا في نيويورك.

إن صنع السلام بصلب طبيعته هو سعي مزدوج بين الأطراف ولا شك أن الكلام المثير للجدل الذي يحصل في المنتديات الدولية، لا يجدي نفعا. ولذلك، من المؤسف أن النقاش المتعلق بالتعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة إقليمية قد استغله مراقب جامعة الدول العربية للتهجم على دولة عضو، وتعزيز منظور سياسي ممالئ.

ويرفض وفد بلادي رفضا قاطعا اللهجة الملهبة للمشاعر التي تكلم بها مراقب الجامعة العربية اليوم، الذي افترى على إسرائيل بكل ضغينة، واتهم بلادي بأنها ترفض السلام وتواصل سياسة تهدف إلى القتل والتدمير واستئصال الشعب الفلسطيني - وهذا حصل في يوم فجر ارهابي انتحاري قبلة شظوية بالقرب من ناقلة في مدينة القدس، وقتل بلا تمييز ١١ مدنيا اسرائيليا، كثيرون من بينهم تلامذة، وشوه عشرات آخرين. وإن إلقاء المسؤولية على عاتق إسرائيل وحدها عن الأحداث الأخيرة وعن الأذى الذي يلحق بعملية السلام هو تشويه فادح للواقع الراهن والواضح، واستخفاف صارخ باستعداد إسرائيل البعيد المدى للعمل في سبيل التوصل إلى اتفاق.

وفي مؤتمر قمة كامب ديفيد للسلام، تقدمت إسرائيل باقتراحات جريئة وبعيدة المدى، بغية التوصل إلى اتفاق سلام مع الفلسطينيين وتحقيق مصالحة تاريخية مع العالم العربي. ومع الأسف، لم تلق تلك الاقتراحات استجابة لدى الرئيس عرفات والفلسطينيين، بأي شكل من الأشكال. بل قاموا بدلا من ذلك، بإغراق المنطقة في دوامة من العنف وإراقة الدماء.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): مشروع القرار A/57/L.21 معنون "التعاون بين الأمم المتحدة ومنتدى المحيط الهادئ". وقبل البت في مشروع القرار أود أن أعلن أنه منذ عرض مشروع القرار انضمت البلدان التالية إلى مقدميه: بروني دار السلام، وتيمور - ليشتي، وجامايكا، وسورينام، والهند. فهل أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/57/L.21؟

اعتمد مشروع القرار A/57/L.21 (القرار 37/57).

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): مشروع القرار A/57/L.22 معنون "التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي". وأود أن أعلن أنه منذ عرض المشروع انضمت سورينام إلى مقدميه.

فهل أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/57/L.22؟

اعتمد مشروع القرار A/57/L.22 (القرار 38/57).

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): مشروع القرار A/57/L.24 معنون "التعاون بين الأمم المتحدة والمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية". وأود أن أعلن أنه منذ نشر مشروع القرار انضمت تيمور - ليشتي إلى مقدميه.

فهل أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/57/L.24؟

اعتمد مشروع القرار A/57/L.24 (القرار 39/57).

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): مشروع القرار A/57/L.25 معنون "التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا". وأود أن أعلن أنه منذ عرض مشروع القرار انضمت البلدان الآتية إلى مقدميه: بنن وبوروندي والسودان وفرنسا والمغرب.

مشروع القرار انضمت البلدان التالية إلى مقدميه: أوكرانيا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وكندا.

فهل أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/57/L.11 بصيغته المنقحة شفويا من قبل ممثل أرمينيا؟

اعتمد مشروع القرار A/57/L.11 بصيغته المنقحة شفويا (القرار 34/57).

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): مشروع القرار A/57/L.16 معنون "التعاون بين الأمم المتحدة ورابطة أمم جنوب شرق آسيا". وأود أن أعلن أنه منذ نشر مشروع القرار انضمت البلدان التالية إلى مقدميه: باكستان، البرتغال، بلغاريا، بنغلاديش، بوتان، بوركينافاسو، توغو، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية كوريا، جنوب أفريقيا، جورجيا، رومانيا، السلفادور، السودان، الصين، غابون، فيجي، قبرص، كازاخستان، كندا، كوبا، كوستاريكا، كولومبيا، مصر، منغوليا، ناورو، نيوزيلندا، الهند.

هل أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/57/L.16؟

اعتمد مشروع القرار A/57/L.16 (القرار 35/57).

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): مشروع القرار A/57/L.18 معنون "التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية الأفريقية". وقبل البت في مشروع القرار أود أن أعلن أنه منذ عرض المشروع انضم البلدان التاليان إلى مقدميه: تركيا ومنغوليا.

هل أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/57/L.18 بصيغته المنقحة شفويا من قبل ممثل نيجيريا؟

اعتمد مشروع القرار A/57/L.18 بصيغته المنقحة شفويا (القرار 36/57).

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/57/L.29؟

اعتمد مشروع القرار A/57/L.29 (القرار ٤٣/٥٧).

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): مشروع القرار A/57/L.30 بعنوان "التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي".

أود أن أعلن أنه بعد تقديم مشروع القرار انضم البلدان التاليان إلى مقدمي مشروع القرار A/57/L.30: إريتريا وأيرلندا.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/57/L.30؟

اعتمد مشروع القرار A/57/L.30 (القرار ٤٤/٥٧).

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): مشروع القرار A/57/L.31 بعنوان "التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية".

أود أن أعلن أنه بعد تقديم مشروع القرار A/57/L.31 انضمت البلدان التالية إلى مقدمي مشروع القرار A/57/L.31: البوسنة والهرسك، سورينام، ماليزيا.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/57/L.31؟

اعتمد مشروع القرار A/57/L.31 (القرار ٤٥/٥٧).

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): مشروع القرار A/57/L.32 هو بعنوان "التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية".

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/57/L.32، بصيغته التي عدلها شفويا ممثل لبنان؟

هل أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/57/L.25 بصيغته المنقحة شفويا من قبل ممثل الكونغو؟

اعتمد مشروع القرار A/57/L.25 بصيغته المنقحة شفويا (القرار ٤٠/٥٧).

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): مشروع القرار A/57/L.26 بعنوان "التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الكاربية". وأود أن أعلن أنه منذ عرض مشروع القرار انضمت البلدان التالية إلى مقدميه: أوغندا، جنوب أفريقيا، زمبابوي، غابون، تيمور - ليشتي.

فهل أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/57/L.26؟

اعتمد مشروع القرار A/57/L.26 (القرار ٤١/٥٧).

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): مشروع القرار A/57/L.28 بعنوان "التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي". وأود أن أعلن أنه منذ نشر مشروع القرار انضمت البلدان التالية إلى مقدميه: أذربيجان، الإمارات العربية المتحدة، أوغندا، إيران، البحرين، بنغلاديش، توغو، تونس، تيمور، الجماهيرية العربية الليبية، سورينام، غابون، غينيا، قطر، قيرغيزستان، كوت ديفوار، الكويت، مصر، المغرب، موريتانيا، اليمن.

هل أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/57/L.28؟

اعتمد مشروع القرار A/57/L.28 (القرار ٤٢/٥٧).

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): مشروع القرار A/57/L.29 بعنوان "التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للفرانكفونية". وأود أن أعلن أنه منذ عرض مشروع القرار انضمت شيلي إلى مقدميه.

الكامبيرون، كندا، كوت ديفوار، كولومبيا، لاتفيا، ليتوانيا، ليختنشتاين، مالي، مصر، المملكة العربية السعودية، موريشيوس، موزامبيق، ناورو، نيبال، النيجر، نيجيريا، نيكاراغوا، هايتي، هندوراس، هولندا، يوغوسلافيا.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/57/L.38، بصيغته التي عدلها شفويا ممثل شيلي؟

اعتمد مشروع القرار A/57/L.38، بصيغته المعدلة شفويا، (القرار ٤٧/٥٧).

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): مشروع القرار A/57/L.39 هو بعنوان "التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي".

أود أن أعلن انه، بعد تقديم مشروع القرار، انضمت البلدان التالية إلى مقدمي مشروع القرار A/57/L.39: اسبانيا، ألمانيا، أستراليا، إيطاليا، البرتغال، الدانمرك، سورينام، فرنسا، فنلندا، لبنان، لكسمبرغ، ماليزيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، منغوليا، موريتانيا، النرويج، النمسا، النيجر، هولندا، اليونان.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/57/L.39، بصيغته التي عدلها شفويا ممثل جنوب أفريقيا؟

اعتمد مشروع القرار A/57/L.39، بصيغته المعدلة شفويا (القرار ٤٨/٥٧).

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): مشروع القرار A/57/L.40 بعنوان "التعاون بين الأمم المتحدة واللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية".

طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

اعتمد مشروع القرار A/57/L.32، بصيغته المعدلة شفويا (القرار ٤٦/٥٧).

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): مشروع القرار A/57/L.38 عنوانه "التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي".

أعطي الكلمة لممثل الأمانة العامة.

**السيد بيرفيليف** (مدير شعبة شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي) (تكلم بالانكليزية): بموجب الفقرة ٣ من منطوق مشروع القرار A/57/L.38، بصيغته المعدلة شفويا، ستقرر الجمعية العامة السماح بتعميم الوثائق الرسمية التي اعتمدها الاتحاد البرلماني الدولي في الجمعية العامة، شريطة ألا تنتج عن ذلك آثار مالية على الأمم المتحدة وألا يشكل ذلك سابقة للمنظمات الأخرى التي لديها وضع المراقب. وإذا اعتمدت الجمعية العامة مشروع القرار A/57/L.38، بصيغته المعدلة شفويا، من المفهوم أن الوثائق الرسمية التي يعتمدها الاتحاد البرلماني الدولي سيتم تعميمها بجميع اللغات الرسمية للجمعية ويغطي الاتحاد البرلماني الدولي بالكامل جميع التكاليف الناتجة عن ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أود أن أعلن انه، بعد تقديم مشروع القرار، انضمت البلدان التالية إلى مقدمي مشروع القرار A/57/L.38: إريتريا، إسرائيل، أفغانستان، إكوادور، ألبانيا، ألمانيا، أنغولا، أوكرانيا، جمهورية إيران الإسلامية، باراغواي، بنن، بوتسوانا، بوليفيا، تونس، تيمور - ليشتي، جزر مارشال، جمهورية تازانيا المتحدة، الجمهورية الدومينيكية، الجمهورية العربية السورية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جمهورية مولدوفا، الرأس الأخضر، زامبيا، زمبابوي، السلفادور، سلوفينيا، سورينام، السويد، طاجيكستان، العراق، غانا، غينيا، فييت نام، قيرغيزستان،

المؤيدون:

المتحدة، أوروغواي، فنزويلا، فييت نام،  
يوغوسلافيا، زامبيا.

المعارضون:

الولايات المتحدة الأمريكية.

المتنعون:

كمبوديا، غانا، باكستان.

اعتمد مشروع القرار A/57/L.40 بأغلبية ١٢٨  
صوتا مقابل صوت واحد، مع امتناع ٣ أعضاء عن  
التصويت (القرار ٤٩/٥٧).

[وبعد ذلك أبلغ وفدا غانا وكمبوديا الأمانة العامة  
بأنهما كانا ينوان التصويت مؤيدين.]

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن  
للممثلين الراغبين في أخذ الكلمة لتعليل التصويت بعد  
التصويت. وهل لي أن أذكر الوفود بأن بيانات تعليل  
التصويت تحدّد بمدة ١٠ دقائق، وتبدلي بها الوفود من  
مقاعدتها.

**السيد بيشنوي** (الهند) (تكلم بالانكليزية): أولا  
وقبل كل شيء، يود وفد بلادي أن يعرب عن ارتياحه  
لاتخاذ هذا القرار، وكذلك القرار الوارد في الوثيقة  
A/57/L.38، بصيغته المنقحة شفويا. ونود أيضا أن نعرب عن  
تقديرنا العميق للجهود التي اضطلع بها وفد شيلي وغيره من  
مقدمي مشروع القرار. كما نود أن نسجل تقديرنا  
للأسلوب البناء الذي تعامل به وفد شيلي معنا بشأن  
تفاصيل ذلك القرار.

إننا مقتنعون بالحاجة إلى وجود تعاون بين الأمم  
المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي؛ حيث أن شواغل الهيئتين  
مشتركة إلى حد بعيد. ونقر بأن الاتحاد البرلماني الدولي يمكن  
أن يكون حليفا مهما للأمم المتحدة في التصدي للتحديات

ألبانيا، الجزائر، أندورا، أنغولا، الأرجنتين، أرمينيا،  
أستراليا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين،  
بنغلاديش، بربادوس، بلجيكا، بليز، بوليفيا،  
بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا،  
بور كينا فاسو، بوروندي، الكامبيون، كندا، الرأس  
الأخضر، تشاد، شيلي، الصين، جزر القمر،  
الكونغو، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية  
التشيكية، الداغرك، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية،  
إكوادور، مصر، السلفادور، إريتريا، إستونيا،  
إثيوبيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان،  
غواتيمالا، غينيا، غيانا، هايي، هنغاريا، أيسلندا،  
الهند، إندونيسيا، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا،  
جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا،  
الكويت، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لبنان،  
ليسوتو، الجماهيرية العربية الليبية، ليختنشتاين،  
ليتوانيا، لكسمبرغ، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة،  
موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، موناكو، المغرب،  
موزامبيق، ميانمار، نيبال، هولندا، نيوزيلندا،  
نيجيريا، النرويج، عمان، باراغواي، الفلبين، بولندا،  
البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا،  
رومانيا، الاتحاد الروسي، رواندا، ساموا، سان  
مارينو، المملكة العربية السعودية، السنغال،  
سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جنوب أفريقيا،  
اسبانيا، سري لانكا، السودان، السويد، سويسرا،  
تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة،  
توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، أوغندا،  
أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة  
لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، جمهورية تترانيا

**السيدة ديكسون** (نيوزيلندا) (تكلمت بالانكليزية):  
سعدت نيوزيلندا بالتصويت تأييدا للقرار ٤٩/٥٧ بشأن  
التعاون بين الأمم المتحدة واللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة  
الحظر الشامل للتجارب النووية.

على امتداد سنوات طويلة، كنا نناصر في الأمم  
المتحدة أهمية وجود معاهدة للحظر الشامل للتجارب،  
ورحبنا باعتماد المعاهدة في عام ١٩٩٦. وبالنسبة لنيوزيلندا،  
شكّل إنشاء اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل  
للتجارب النووية خطوة مهمة إلى الأمام على طريق صون  
السلام والأمن الدوليين. وفي هذا الصدد، نؤيد التعاون بين  
الأمم المتحدة واللجنة التحضيرية. لذا، فإنه مما يأسف له  
وفد بلادي أشد الأسف أنه لم يتسن اتخاذ هذا القرار بدون  
تصويت مرة أخرى هذا العام.

**السيد ستيفنس** (أستراليا) (تكلم بالانكليزية):  
أتكلم بشأن القرار المتعلق بالتعاون بين الأمم المتحدة واللجنة  
التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

وكان من دواعي سرور أستراليا أن تصوت لصالح  
القرار ٤٩/٥٧. بيد أننا أصبنا بخيبة أمل لوجود حاجة أصلا  
إلى طرح القرار للتصويت. ففي رأينا أنه ينبغي أن يكون  
بوسع الجمعية العامة أن تتخذ هذا النوع من القرارات  
الإجرائية بتوافق الآراء. ونعتقد أنه سيكون من المستصوب  
في المستقبل أن يُنظر في هذا القرار وفي القرارات الأخرى  
الواردة في إطار هذا البند من بنود جدول الأعمال، مرة كل  
سنتين.

وأستراليا تؤيد بثبات العمل المهم الذي تؤديه منظمة  
معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في النهوض بجهود  
عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي، وفي  
إنشاء الإطار الدولي لدخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب  
النووية حيز النفاذ.

التي تواجهه العالم اليوم. ونرى أن بعض التساؤلات التي  
راودتنا بشأن صياغة الفقرة ٣ من منطوق القرار ٤٧/٥٧  
كان من الممكن أن تشاركنا فيها أيضا ديمقراطيات برلمانية  
أخرى.

إن الاتحاد البرلماني الدولي يعتمد إعلانات وقرارات  
ومقررات بشأن مسائل مختلفة تنظر فيها أيضا الأمم المتحدة.  
وفي مؤتمره السادس بعد المائة، الذي انعقد في واغادوغو في  
أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، اتخذ بتوافق الآراء قرارا يحث، ضمن  
جملة أمور، على إعادة التفاوض على اتفاق الجوانب المتصلة  
بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية. وفي الدورة الاستثنائية  
لمجلس الاتحاد البرلماني الدولي، المعقودة في أيلول/سبتمبر  
٢٠٠٢، اتخذ، وبتوافق الآراء أيضا، قرار يتعلق بجملة أمور  
منها كفاءة أن تخصص الحكومات نسبة ٠,٧ في المائة من  
نتاجها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية. كما  
أعربت مختلف هيئات الاتحاد البرلماني الدولي عن آرائها  
الصائبة بخصوص مجموعة واسعة من القضايا، ابتداء من  
عقوبة الإعدام والصحة الإنجابية وصولا إلى الهيكل المالي  
الدولي وأسلحة الحرب.

وفي معظم الديمقراطيات البرلمانية يوجد فصل بين  
سلطات الجهاز التنفيذي والجهاز التشريعي. ورغم أهمية أن  
يعمل كل من هذين الجهازين الأساسيين من أجهزة الدولة  
في انسجام مع الجهاز الآخر، فهناك دائما حيز دستوري  
يفسح المجال لدرجة ما من الاختلاف. وبالتالي، فإن المواقف  
التي تتخذها الحكومات في الأمم المتحدة قد تختلف في بعض  
الحالات عن تلك الواردة في القرارات التي صادقت عليها  
وفودها لدى الاتحاد البرلماني الدولي. وكان ذلك أحد أسباب  
تساؤلاتنا حول الفقرة ٣ من المنطوق. ومع ذلك، وفي ضوء  
العلاقات الوثيقة التي تتمتع بها مع شيلي وغيرها من مقدمي  
مشروع القرار، قررنا الانضمام إلى توافق الآراء بشأن القرار  
٤٧/٥٧.

ونريد أن نطرح السؤال التالي: ما الذي تفعله إسرائيل في الأراضي العربية؟ إن المسألة برمتها لا تعدو أن تكون قضية احتلال.

ونريد أن نسأل سؤالا: ماذا تفعل إسرائيل في الأراضي العربية؟ إن المسألة برمتها مسألة احتلال. وإسرائيل هي البلد الوحيد الذي دخل القرن الحادي والعشرين بوصفه من متخلفات القرن العشرين، فهو محتل ومعتد. إن إسرائيل تتشدد بالكلام ولكنها تمارس الحرب. وهذا هو ما يحدث. ومبادرة السلام العربية التي اعتمدت في مؤتمر القمة العربي في بيروت في آذار/مارس أتاحت لإسرائيل فرصة السلام. ولقيت مبادرة السلام العربية ترحيبا من مجلس الأمن والجمعية العامة والاتحاد الأوروبي والعالم بأسره، بما فيه الولايات المتحدة. ومع ذلك، نبذتها إسرائيل. إن إسرائيل رفضتها.

وإسرائيل لا تريد السلام مع العرب. إنها ببساطة تريد سلام الموتى مع الفلسطينيين. والواقع أنه إذا كانت إسرائيل تعني حقيقة أنها تريد تحقيق السلام، فلتخرج من الأراضي العربية، ولتذهب إلى مائدة المفاوضات، ولتجر محادثات مع الفلسطينيين غدا إذا كانت حقا تريد السلام. ولتعلن أنها على استعداد للانسحاب من الأراضي العربية إلى خطوط ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧. وهذا سيبين ما إذا كانت إسرائيل تنوي حقيقة أن ترسي السلام أو أن تواصل حربها.

**السيد أيليان** (أرمينيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أمارس حقي في الرد على البيان الذي أدلى به ممثل أذربيجان في وقت مبكر من صباح اليوم.

إن ممثل أذربيجان يحاول أن يضلل المجتمع الدولي بالإشارة في بيانه إلى قضية ناغورني كاراباخ على أنها صراع بين أرمينيا وأذربيجان وباستخدام عبارات مثل "اعتداء أرمينيا على أذربيجان". إن صراع ناغورني كاراباخ ليس

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في تعليل التصويت بعد التصويت.

وأعطي الكلمة الآن للممثلين الراغبين في ممارسة حق الرد.

ووفقا لقرار الجمعية العامة ٤٧٧ (د-٥)، المؤرخ ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٠، أعطي الكلمة الآن للمراقب عن جامعة الدول العربية.

**السيد المحمصاني** (جامعة الدول العربية) (تكلم بالانكليزية): أعتقد أن كلام ممثل إسرائيل لم ينطَلِ على أحد اليوم. فقتل الفلسطينيين مستمر دون هوادة وعلى أساس يومي، ونشاهده جميعا على شاشات التلفزيون. إن إسرائيل تمارس سياسة الأرض المحروقة لإفناء الشعب الفلسطيني. والواقع أن منظمة العفو الدولية نشرت مؤخرا تقريرا جاء فيه "إن قوات الدفاع الإسرائيلية ارتكبت انتهاكات للقانون الدولي أثناء عملياتها العسكرية في جنين ونابلس، بما في ذلك جرائم الحرب، وينبغي أن تحاسب عليها". ويستطرد التقرير قائلا "إن الجنود استخدموا الأشخاص كدروع بشرية، وأجبروهم على المشي أمام الجنود ودخول المنازل والغرف التي يشتهب في أن تكون شراكا متفجرة أو مأوى لأشخاص مسلحين".

وحقيقة الأمر هي أن أعمال القتل استمرت دون هوادة بعد أحداث جنين. وعلاوة على ذلك، استمرت إسرائيل أيضا في انتهاج سياسة ترمي إلى خنق الشعب الفلسطيني وتجويعه، وهدم المنازل، والعقاب الجماعي، وقتل النساء والأطفال الصغار. والجميع يشاهدون ذلك على شاشات التلفزيون، كما لو كانوا يشاهدون أحد الأفلام. ويتواصل كل هذا بدون توقف.

الخارجية. وقبلنا للمقترحات العديدة التي تقدم بها رئيسا مجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا من أجل تحقيق تسوية سلمية ينبع بوضوح من موقفنا البتاء.

**السيد شاشام (إسرائيل)** (تكلم بالانكليزية): أود أن أمارس الحق في الرد على البيان الذي أدلى به الآن مراقب جامعة الدول العربية.

سأوفّر على الجمعية دفع ودحض تفاصيل القضايا التي أثارها المراقب، لأننا سنفقد عطلة نهاية أسبوع عيد الشكر في مناقشة هذه القضية، ووقتها المحدد هو في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، وليس، كما نفعل الآن، أثناء مناقشة مشروع قرار بشأن التعاون مع منظمة إقليمية.

ومع ذلك سأسأل: لماذا لم ينتهز مراقب جامعة الدول العربية هذه الفرصة ليشجب الاعتداء الإرهابي الذي نفذه اليوم إرهابي عربي؟ ولماذا لم ينتهز هذه الفرصة ليستنكر الإرهاب الانتحاري، الذي أصبح لعنة المدينة الحديثة؟ إن عدم التوازن الأعمى والصارخ هذا علامة واضحة على سياسات جامعة الدول العربية في أي شيء يتعلق بالصراع العربي الإسرائيلي.

إنني الآن أتحدى مراقب جامعة الدول العربية أن يشجب بوضوح الاعتداء الإرهابي الشنيع الذي حدث اليوم فبعثر الغداء المدرسي وحقائب وأشلاء الأطفال الذين فقدوا أرواحهم وغيرهم من المدنيين الذين قتلوا في هذا الاعتداء. ورأينا كلنا صباح اليوم في التلفاز صور حافلة مدينة القدس المحطمة. إنني أطلبه، بل أتحداه، أن يشجب هذا الاعتداء دون أن يعطي أي مبرر ودون أن يخفف من الاعتداء أو يظهر أي تعاطف مع من قام بالتفجير أو مع أعمال أو دوافعه ودون أن يذكر أنها غير مستصوبة سياسيا بالنسبة للقضية العربية. وأتحداه أن يشجب لأنه خطأ ليس إلا.

صراعا بين أرمينيا وأذربيجان. إنه صراع بين أذربيجان وشعب ناغورني كاراباخ، الذي شجعتته علامات التحول الديمقراطي في الاتحاد السوفياتي السابق بعد انتهاء الحرب الباردة لكي يطالب بحقه في تقرير المصير.

والنقطة الوحيدة التي أوافق عليها فيما ذكره ممثل أذربيجان هي أن تسوية الصراع ينبغي أن تستند إلى المبادئ التي حددتها وثيقة هلسنكي النهائية لعام ١٩٧٥. والأمر الواقع، كما ذكر ممثل أذربيجان، هو أن شعب ناغورني كاراباخ قد مارس حقه في تقرير المصير، وهو أحد المبادئ الجوهرية في وثيقة هلسنكي النهائية، الذي أشار إليها.

والإشارة إلى "العدوان الأرميني" على أذربيجان مضلل تماما. والصراع قيد النظر هو بين شعب ناغورني كاراباخ وحكومة أذربيجان، التي ترفض معالجة مطلب شعب ناغورني كاراباخ فيما يتعلق بتقرير مصيره. والقتال في المنطقة لم يكن نتيجة للاعتداء المسلح، كما حاولت أذربيجان أن تصوّره، بل نتيجة للجوء شعب كاراباخ مضطرا إلى الدفاع عن نفسه، حيث أن أذربيجان استجابت لمطالبته السلمية والشرعية والمنظمة بحق تقرير مصيره بالاعتداء المسلح الذي استهدف التطهير العرقي النهائي للسكان الأرمينيين في ناغورني كاراباخ وفي أذربيجان. والأراضي التي أشار إليها وفد أذربيجان تقع حاليا تحت سيطرة القوات المسلحة لناغورني كاراباخ. وبالتالي، لا يمكن لأرمينيا أن تتحمل أية مسؤولية عنها.

ونحن لا نبني حججنا على أسس قانونية أو تاريخية فحسب. إن أرمينيا عازمة على التوصل إلى حل سياسي سلمي للصراع في إطار مجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، يكون من شأنه أن يكفل حق شعب ناغورني كاراباخ في العيش في حرية وأمن في وطنه. ولا تزال تسوية الصراع بالطرق السلمية مبدأ أساسيا لسياستنا

سأقول له شيئاً آخر. إن القوات الإسرائيلية تمثل حكومة، وهذا قتل منتظم. إن هذا عمل إجرائي. هذا شيء يحدث كل يوم، بينما من يقوم بالتفجيرات في إسرائيل أفراد، ولا يمثلون حكومة. ومع ذلك، لا تتغاضى عنها ولا نقبلها. إننا نرفضها. ولكن، ليقبل ممثل إسرائيل هنا الآن أنه يشجب قتل المدنيين الأبرياء، والأطفال والنساء يومياً على يد القوات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة.

**الرئيس (تكلم بالانكليزية):** هل لي أن أذكر الممثلين أن البيانات التي يدلي بها في ممارسة حق الرد محددة بعشر دقائق للكلمة الأولى وخمس دقائق للكلمة الثانية وينبغي للوفود أن تدلي بها من مقاعدها.

**السيد أبلين (أرمينيا) (تكلم بالانكليزية):** أعتذر لأخذ الكلمة مرة ثانية.

كان انفصال ناغورني كاراباخ عن أذربيجان انفصالا سلمياً وقانونياً وعادلاً. والمأزق الحالي نتيجة للحرب التي شنتها أذربيجان رداً على ممارسة شعب ناغورني كاراباخ السلمية لحقه في تقرير المصير.

إن أذربيجان تحاول فرض حكمها وسيادتها على شعب يرفض الخضوع لسلطة لا يثق بها، وأياً ما كانت اللغة الدبلوماسية أو البراعة القانونية، فإنها لا يمكن أن تخفي حقيقة أن رجال ونساء وأطفال ناغورني كاراباخ قد اكتسبوا الحق في العيش بسلام في أرضهم التاريخية، متحررين من الهيمنة والاحتلال الأجنبيين.

غير أنني أكرر مرة أخرى أن الجانب الأرميني ما فتئ يدعو إلى حل سياسي سلمي للصراع، عن طريق المفاوضات، في إطار مجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، آخذين الحقائق القائمة على أرض الواقع بعين الاعتبار. وندعو حكومة أذربيجان إلى انتهاج نهج بناء على أساس مبدأ الحلول التوفيقية بين الجانبين.

**السيد علييف (أذربيجان) (تكلم بالانكليزية):** أود أن أمارس حقي في الرد على ممثل أرمينيا.

أفهم المحاولات المستميتة من ممثل أرمينيا لكي يحو سجلات الأمم المتحدة بشأن الصراع في منطقة ناغورني كاراباخ وما حولها في أذربيجان. وهذا هو التعريف بعينه لـ "الصراع في منطقة ناغورني كاراباخ وما حولها في جمهورية أذربيجان" الذي يؤكد السلامة الإقليمية لبلدي ومنطقة ناغورني كاراباخ كجزء لا يتجزأ من أذربيجان. وهذا التعريف بعينه هو الصيغة الدقيقة للقرارات ذات الصلة لمجلس الأمن والتي اتخذتها الجمعية العامة بعد ذلك بتوافق الآراء. وذلك يعني أن أرمينيا شاركت في ذلك ووافقت على تلك الصيغة في القرار ١٣/٤٩. وهذا صراع بين أذربيجان وأرمينيا يجري رئيسهما مفاوضات مباشرة بشأن هذه المسألة على وجه التحديد.

**الرئيس (تكلم بالانكليزية):** أعطيت الكلمة لمراقب جامعة الدول العربية لكي يدلي ببيان ممارسة لحقه في الرد.

**السيد المحمصاني (جامعة الدول العربية) (تكلم بالانكليزية):** سأكون موجزاً. إن ممثل إسرائيل يريد بالطبع أن يجنبنا الإطالة في هذه المناقشة لأنه ببساطة يفتقر إلى الحجّة. ولذلك ينتقل الآن إلى مسألة أخرى. نعم إنني سأقبل التحدي.

إن جامعة الدول العربية ترفض دائماً قتل المدنيين سواء كانوا فلسطينيين أو إسرائيليين ولا تتغاضى مطلقاً عن ذلك. ولكنني أريد الآن أن أتحدى وأسأل ممثل إسرائيل: هل سيشجب وينبذ قتل الأطفال الفلسطينيين يومياً على يد القوات الإسرائيلية، لا على يد بعض الأفراد؟ وهل سيشجب الآن قتل النساء والأطفال على يد القوات الإسرائيلية كل يوم؟

(أ) إلى (ج)، ومن (هـ) إلى (ك)، و(م)، ومن (س) إلى (ق) من البند ٢٢ من جدول الأعمال؟  
تقرر ذلك.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ الأعضاء بأن البت في مشروع القرار A/57/L.23 سيتم في وقت لاحق.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٤٠.

**السيد شاخام** (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية): أود أن أذكر المراقب عن جامعة الدول العربية وأعضاء هذه الجمعية بأنه لا يمكن على الإطلاق المساواة أخلاقيا بين إرهابي يقوم وبشكل متعمد، بلف قبلة حول وسطه، ويصعد إلى حافلة ويختار مكانه بين المدنيين من الأطفال والنساء والركاب ليفجر قبلته المليئة بالمسامير ليلحق أكبر قدر ممكن من القتل والتدمير والأضرار بين المدنيين، من جهة، وبين إجراءات مشروعة تتخذها أي دولة لحماية مواطنيها من خطر الإرهاب الواضح والمائل، من جهة أخرى. ومن المؤسف والحزن للغاية أن مدنيين فلسطينيين يصابون أحيانا في هذه الأعمال، ونحن نأسف كثيرا لذلك. غير أنني أود أن أذكر المراقب عن جامعة الدول العربية وجميع الحاضرين هنا بأن هؤلاء ليسوا هدف الإجراءات الإسرائيلية لمكافحة الإرهاب، وأنا نبذل كل جهد ممكن لتجنب الإصابات الموازية للسكان المدنيين. وهناك حالات عديدة أوقفت فيها القوات الإسرائيلية عملياتها لمكافحة الإرهاب بعد أن تبين وجود مدنيين في المنطقة. وقد تحدث أخطاء في بعض الأحيان، إلا أن تلك الأخطاء أعقبتها تحقيقات شاملة وأمينية وتم على إثرها تغيير التكتيكات لتلافيها في المستقبل. إننا نحمي المدنيين، والإرهابيون العرب يقتلون المدنيين. وهذا هو الفرق.

**السيد علييف** (أذربيجان) (تكلم بالانكليزية): سأتوخى الإيجاز للغاية. أرجو أن أذكر ممثل أرمينيا بالقرار الوزاري لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا المؤرخ في آذار/مارس ١٩٩٢، الذي اعتبر بلده وبلدي طرفين رئيسيين في الصراع. أما فيما يتعلق بالمجتمعات الأرمينية والأذربيجانية في ناغورني كاراباخ، فقد اعتبرت أطرافها لها مصلحة.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحتتم نظرها في البنود الفرعية من